ضمير الفصل في العربية
(أحكام وشـــواهد)

للدكتور
عبدالعظيم فتحي خليل
الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية بالرياض
بجامعة الإمام محمد بن سعـــود الإسلامية

الباحث في سطور :

- الدكتور عبدالعظيم فتحي خليل إبراهيم .
- ولد في أسيوط بمصر سنة ١٩٤٩م .
- تخرج في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٩٧٣م، وحصل على درجة الماجستير في النحو والصرف من الكلية نفسها في سنة ١٩٧٦م، ثم درجة الدكتوراه في سنة ١٩٨٢م .
- عمل معيداً فمدرساً مساعداً فمدرسا في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر في القاهرة، ثم التحق بالتدريس في كلية اللغة العربية بالرياض أستاذاً مساعداً في سنة ١٤٠٧هـ، فأستاذاً مشاركاً في سنة ١٤٠٩هـ .
- **له بحوث ودراسات منها :**

١ ـ النيابة في عمل الفعل والموقع الإعرابي للاسم (رسالة الماجستير) .

٢ ـ النحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي (رسالة الدكتوراه) .

٣ ـ ترغيب المبتدئين في علم الإعراب (القاهرة ١٩٨٣م) .

٤ ـ ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي (القاهرة ١٩٨٨م) .

الحمد لله الذي اختص العربية بكتابه الكريم وزادها به تشريفا وتكريما، وصلى الله على سيدنا محمد الذي أدبه ربه فأحسن تأديبه، وكان فضل الله عليه عظيما وبعد :

فهذا بحث يبين حقيقة ضمير الفصل في العربية، ويبرز فائدته، وشروطه وأحكامه، ويتناول جملة من الشواهد العربية المتعلقة به .

ولقد كنت في أول عهدي بطلب النحو آمل أن أجد بحثا وافيا عن ضمير الفصل ثم اطلعت على ماكتبه ابن هشام وغيره من المتقدمين، فسررت به، واستفدت منه عظيم الفائدة، ثم خطر لي أن هذا الموضوع في حاجة إلى بحث يجمع شتاته، ويفصل القول فيه بذكر أقوال العلماء والتطبيق على الشواهد العربية وبخاصة ماورد منها في القرآن الكريم، فاتجهت إلى تحقيق ذلك معتنيا بما ورد في كتاب سيبويه عنه، إذ كان أول كتاب وصل إلينا من كتب النحو، وهو الذي يصدق عليه قول الشاعر :

إذا قالت حـــذام فصـــدقوهـــا ... فإن القـــول ما قالـت حـــذام

ولمـا سرت قدمـا في مجـال البحث اطلعت على قول لأبي حيان في البحر المحيط يفيد أنـه ألف في هذا المـوضوع كتابا سماه: القول الفصل في ضمير الفصـل. وذكـر أنـه ضمن معـظم كتـابه ذلك شرحه للتـسهيل المسمى بالتذييل والتكميل، فعمدت إلى ذلك الشرح وأفدت منه كما أفدت من غيره من كتب النحو المفصلة، حتى استوى هذا البحث على سوقه، وقد قسمته إلى قسمين :

القسم الأول : في ضمير الفصل ومايتعلق به .

القسم الثاني : في توجيه بعض الشواهد الخاصة بضمير الفصل .

وإني آمل أن أكون بهذا البحث قد قدمت صورة وافية لضمير الفصل في العربية، والله المستعان، ومنه الحول والقوة .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

القسم الأول
في ضمير الفصل ومايتعلق به

من أوضح الأمثلة للفصل أو العماد قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾[1]

فإن الضمير (هو) وقع بين اسم كان وهو اسم إشارة وخبر كان وهو (الحق) وقد فصل به بين اسم كان وخبرها في الآية .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[2]

فإن الضمير (هـو) فاصل بين المفعولين اللذين يقتضيهما (تجد) وهما الهاء في (تجدوه) و(خيرا) .

وهذا الضمير ونحوه يسميه البصريون فصلا، ويسميه الكوفيون عمادا .

ولهذا قال ابن مالك في شرح التسهيل : (الضمير المسمى فصلا وعمادا كـ (هو) من قولك حسبت زيدا هو الكريم)[3] .

كما ترجم له ابن هشام في المغني بقوله : شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا ثم مثل له من خلال شرحه بقوله تعالى : ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[4]

وقوله : ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾[5]

وقوله : ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾[6]

---

(١) الأنفال / ٣٢ .

(٢) المزمل / ٢٠ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٨٦ .

(٤) البقرة / ٥ .

(٥) الصافات / ١٦٥ .

(٦) المائدة / ١١٧ .

وقوله ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[1]

وقوله : ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[2] [3]

وسيأتي تفصيل القول في هذه الآيات ونحوها .

ولعل أول من أطلق على هذا الضمير ونحوه فصلا، الخليل بن أحمد أستاذ سيبويه، وقد عقد سيبويه للحديث عنه بابا بدأه بقوله: (هذا باب مايكون فيه هو، وأنت، وأنا، ونحن، وأخواتهن فصلا)[4] وهو في هذه التسمية تابع لأستاذه الخليل، فقد نقل عن الخليل في موضع آخر أنه قال: (والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلا في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغوا، لأن (هو) بمنزلة أبوه)[5] .

وأما العماد فهو من إطلاق نحاة الكوفة، وتسمية هذا الضمير بالعماد قد وردت في معاني القرآن لأبي زكريا الفراء[6]، ونسب أبوالعباس ثعلب في مجالسه هذا التعبير إلى الفراء والكسائي[7]، قال السيوطي: (وبعض الكوفيين يسميه دعامة، لأنه يدعم به الكلام أي يقوى به ويؤكد، والتأكيد من فوائد مجيئه[8]..).

وقد عبر أبو الحسن الأخفش عن هذا الضمير بأنه (صلة في الكلام زائدة توكيدا كزيادة ما)[9].

وتبعه في ذلك أبوالعباس المبرد حيث قال في المقتضب: (وتقول: كان زيد هو

---

(١) المزمل / ٢٠ .

(٢) الكهف / ٣٩ .

(٣) مغني اللبيب ص ٤٩٣، ٤٩٤

(٤) الكتاب ٢/٣٩٧ .

(٥) المصدر السابق الصفحة نفسها .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١/٤٠٩، ٢/٣٥٢ .

(٧) مجالس ثعلب ٢/٣٥٩، ٣٦٠ .

(٨) همع الهوامع ١/٦٨ .

(٩) معاني القرآن للأخفش ٢/٥٤٣ .

العاقلَ يافتى، فتجعل (هو) زائدة، فكأنك قلت: كان زيد العاقل)[1].

كما ذكر أبوجعفر النحاس أن هذا الضمير يسمى عند البصريين فاصلة حيث قال في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[2]:
يجوز أن يكون (هم) زيادة يسميها البصريون فاصلة ويسميها الكوفيون عمادا و (المفلحون) خبر أولئك[3]. وقد اختار لفظ (الفاصلة) أبومحمد مكي فعبر به عن ضمير الفصل في مواضع من كتابه مشكل إعراب القرآن[4].

والذي اختاره المحققون من النحاة هو مامشى عليه الخليل وسيبويه من تسمية ذلك الضمير بالفصل، وقد تقدم النقل في ذلك عن ابن مالك وابن هشام.

تعليل تسميته فصلا أو عمادا

قد تكلم النحويون في تعليل تسمية البصريين لهذا الضمير فصلا، وكلامهم يدور حول أمرين:

أولهما: أنه سمي فصلا للفصل به بين شيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر وهذا تعبير ابن مالك في التسهيل[5] وهو أدق من قول أبي حيان: (تسمية البصريين له فصلا لأنه فصل بين المبتدأ والخبر)[6]؛ لأن الفصل به كما يكون بين المبتدأ وخبره يكون بين اسم كان وخبرها، واسم إن وخبرها، والمفعول الأول والثاني في باب علم ورأى، وسيأتي تفصيل ذلك، وأبوحيان يجعل هذه الأنواع من الفصل بين المبتدأ والخبر؛ لأن الفصل فيها متحقق بين اسمين أصلهما المبتدأ والخبر.

(١) المقتضب ٤/١٠٣.
(٢) البقرة / ٥.
(٣) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١/١٨٤.
(٤) انظر المشكل ٢/٢٠، ٢١.
(٥) شرح التسهيل ١/١٨٦.
(٦) التذييل والتكميل لأبي حيان ٢ص ٥٤٠ (رسالة).

وهذا التعليل نسبه الرضي إلى الخليل وسيبويه فقال في شرح الكافية[1]: قال الخليل وسيبويه : سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على أنه ليس من تمامه بل هو خبره .

وسيبويه ينسب ذلك إلى الخليل فيقول[2]: إذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لابد منه وإلا فسد الكلام ولم يسغ ذلك، فكأنه ذكر (هو) ليستدل المحدث أن مابعد الاسم مايخرجه[3] مما وجب عليه، وأن مابعد الاسم ليس منه . هذا تفسير الخليل رحمه الله .

الثاني : أنه سمي فصلا؛ لأنه فصل به بين كون مابعده نعتا وكونه خبرا، فالإتيان به يوضح أن الثاني خبر لا نعت[4]، قال الرضي : لأنك إذا قلت زيد القائم جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لاصفة[5].

وقريب من هذا ماذكره ابن مالك من أنه سمي فصلا؛ لانفصال السامع به عن توهم الخبر تابعا. قال: وذكر التابع أولى من ذكر النعت، لأن الضمير المشار إليه قد يقع بعد مالا ينعت وقبل مالا ينعت به[6]، وقد ذكر أبوحيان هذا القول في شرحه للتسهيل ولم ينسبه إلى ابن مالك[7].

ويلحظ أن التعليلين كلاهما مستمد من قول سيبويه الذي نقله عن الخليل، والتحقيق في هذا أنه سمي فصلا للأمرين جميعا .

---

(١) ٢٤/٢ .

(٢) الكتاب ٣٨٩/٣ .

(٣) لعل (ما) في هذا السياق موصولة .

(٤) شرح الكافية للرضي ٢٤/٢ والتذييل والتكميل ٥٤٠/٢ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٢٤/٢ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/١ .

(٧) التذييل والتكميل ٥٤٠/٢ .

فهذا الضمير يفصل الاسم الأول عن الثاني إذا قلت: زيد هو الفاضل عندي بمعنى أنه يجعل الأول مستقلا بنفسه في الدلالة، فيجيء الثاني حكما عليه ولولا هذا الضمير لجاز أن يتوهم السامع أن الثاني من تمام دلالة الأول وأنه تابع له، وأنك إذا قلت: زيد الفاضل عندي تقصد الإخبار بكونه عندك بعد أن وصفته بالفضل .

كما أن هذا الضمير يتحقق به الفصل بين الخبر والتابع، ويمكن المتكلم من التمييز بينهما واختيار مايناسب المعنى منهما، ويحدد للسامع مراد المتكلم بذكره أو تركه .

وأما تسمية الكوفيين لهذا الضمير بالعماد ففيها ثلاثة توجيهات :

أولها : أنه سمى عمادا، لأنه معتمد عليه في تقرير المراد، وعليه تقوم الفائدة لأن الغرض منه بيان أن الثاني ليس تابعا للأول، فإذا ذكر فى الكلام تقرر ذلك عند السامع وتحقق مراد المتكلم، وهذا توجيه ابن مالك وتبعه أبوحيان[1] .

ثانيها : أنه سمي بذلك لكونه عَمَدَ الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده وهذا توجيه ابن يعيش[2] .

ثالثها : أنه سمي بذلك لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية، فهو كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط، وهذا توجيه الرضى[3] والراجح عندى هو ماذهب إليه ابن مالك وأبوحيان، وقد اختاره السيوطي[4] وابن هشام[5] .

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٨٦ والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢/٥٤٠ .

(٢) شرح المفصل ٣/١١٠ .

(٣) شرح الكافية ٢/٢٤ .

(٤) همع الهوامع ١/٦٨ .

(٥) مغني اللبيب ٢/١٠٥ .

أي الاصطلاحين أرجح ؟

لقد رجح المحققون من متأخري النحاة اصطلاح البصريين على تسمية ذلك الضمير بالفصل، والسبب في ذلك ـ كما قال الدماميني[1] ـ أن الفصل أخص من العماد؛ لأن كل ماوضع للفصل كتاء التأنيث والإعراب قد اعتمد به على المراد منه، فتاء التأنيث مثلا يعتمد بها على تمييز المؤنث، والإعراب يعتمد به على التمييز بين المعاني المختلفة التي تتوارد على الاسم كالفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك، وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلا، فـ (محمد) من قولنا: (محمد منطلق) معتمد عليه في المراد منه ولم يفصل شيئا من شيء، قال الدماميني[1]: وإذا كان الفصل أخص كانت التسمية فصلا أولى لخصوصه؛ لأن الأخص يكون مشتملا على الأعم ضرورة عدم تحقق الأخص بدون الأعم فيكون أكثر فائدة فيكون أولى، وقد قرر ابن الحاجب في شرح المفصل وجه الأولوية بطريقة أخرى فقال: تسمية أهل البصرة له فصلا أقرب إلى الاصطلاح، لأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ، ولما كان المعنى في هذا الضمير الفصل كان تسميته فصلا أحرى من تسمية الكوفيين فإنهم سموه باسم مايلازمه ويؤدي إلى معناه فكانت تسمية البصريين أظهر.

وهذا الذي قدمناه يفسر اقتصار بعض النحويين على تسمية هذا الضمير بالفصل كما فعل صاحب التبصرة والتذكرة[2].

هل هو ضمير أو حرف ؟

لا شك أن الفصل أو العماد قبل أن يوضع لفصل الاسم الأول عن الثاني والتمييز بين الخبر والتابع، من الضمائر باتفاق النحويين، وهو ضمير بارز دال على متكلم نحو: أنا أو مخاطب نحو: أنت أو غائب نحو: هو.

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني الجزء الأول من المجلد الأول ص٤٩٧ (رسالة) بتحقيق د/ محمد ابن عبدالرحمن المفدى.

(٢) انظر التبصرة والتذكرة للصيمرى ١/ ٥١١ ـ ٥١٦.

وقد اختلف النحويون حوله عند مجيئه للفصل، هل هو باق على أصله فيكون من الأسماء؟ أم تحول عن ذلك الأصل وصار من الحروف؟ .

ولعل سبب هذا الخلاف أن سيبويه عندما ذكر هذه الضمائر واستعمالها لهذا الغرض لم يصرح بكونها ضمائر، بل أطلق عليها لفظ الفصل وحده، ولم يقل ضمائر الفصل، وتفسير ذلك ـ عندي ـ أن هذه الضمائر متى أريد بها الفصل بين الخبر والتابع خرجت عن كونها ضمائر لها محل من الإعراب، وهي ـ مع ذلك ـ باقية على اسميتها، ويرجح ذلك جملة أمور :

أولها : أن سيبويه وغيره من النحويين المتقدمين لم يصرحوا بأن الضمائر المستعملة للفصل قد انتقلت من الاسمية إلى الحرفية .

والثاني : مانقل عن الخليل من أنه قال: ضمير الفصل اسم ولا محل له من الإعراب؛ وأنه كان يتعجب من زيادة العرب له، لأن المعهود في الزيادة أن تكون للحروف[1] .

والثالث : تعبير الأخفش عنها في معاني القرآن بقوله: الأسماء المضمرة التي تسمى الفصل[2] .

والرابع : مامشى عليه المحققون كابن مالك وابن هشام من إطلاق لفظ الضمير على الفصل أو العماد، وقد تقدم النقل عنهما .

والخامس : أن الفصل أو العماد قبل أن يستعمل لهذا الغرض كان من ضمائر الرفع المنفصلة واستعماله لذلك الغرض لم يذهب بشيء من دلالته ، فهو دال على التكلم أو الخطاب أو الغيبة مع كونه فصلا، وهذا يدل على اسميته[3]، ولهذا تناوله الزمخشري في المفصل[4] في حديثه عن المضمرات، وقال: (يتوسط بين المبتدأ

---

(١) راجع الأشباه والنظائر للسيوطي ٤/١٦٧ والكتاب ٢/٣٩٧ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢/٥٨١ .

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٩٧ .

(٤) المفصل ص ١٢٧ ـ ١٣٣ .

أو خبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعا له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت وليفيد ضربا من التوكيد، ويسميه البصريون فصلا والكوفيون عمادا، وذلك في قوله : زيد هو المنطلق، وزيد هو أفضل من عمرو. . .)[1].

وقد ذكر أبوحيان اختلاف النحويين في اسمية الفصل أو العماد فقال[2] : ذهب أكثر النحويين إلى أن هذه الصيغ حروف، وأنها تخلصت للحرفية كما تخلصت الكاف التي في ضربك للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو ذلك، وذهب الخليل وغيره إلى أنها أسماء ضمائر، وصحح الأستاذ أبوالحسن بن عصفور[3] مذهب الأكثرين، واستدل على ذلك بأنها لا موضع لها من الإعراب، ولو كانت أسماء لكان لها موضع من الإعراب وقال أبوعبدالله محمد بن علي بن محمد الأنصارى المالقي[4] ويعرف بالشلوبين الصغير في شرحه للكراسة: وما قاله الأستاذ ليس بشيء، لأن كونها لا موضع لها من الإعراب نفي عارض من العوارض عنها وغايته أنه لازم لأكثر الأسماء، ونفي ما يعرض لا ينتفي به الأصل، إنما ينتفي الشيء بانتفاء وضعه الذاتي له، فالصحيح ماذهب إليه الخليل من أنها أسماء لا موضع لها من الإعراب إذ لا يحتاج إلى ذلك في كل موضع ، ولأن حقيقة الاسمية ثابتة فيه وهو الدلالة على المسمى مثل سائر الأسماء، فإذا ثبت أنه من الأسماء فلابعد في أن يكون ضميراً إذ دلالته بكناية كسائر الضمائر ولا فرق .

وخلاصة ما ذكره أبوحيان أن الصحيح هو القول باسمية الفصل أو العماد، وأن حجة القائلين بحرفيته ضعيفة واهنة، كما وضح ذلك الشلوبين الصغير .

---

(١) المفصل ص ١٣٣ .

(٢) التذييل والتكميل ٢/٥٤١، ٥٤٤ .

(٣) انظر شرحه لجمل الزجاجي ٢/٦٥ .

(٤) من نحاة القرن السابع، ترجمته في بغية الوعاة ١/١٨٧ .

وممن ذهبوا إلى حرفية الفصل أو العماد شارح الكافية العلامة الرضي، فقد قال ابن الحاجب في الكافية[1]: ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا .

وقال الرضي[2] تعقيبا على قوله (صيغة مرفوع) : لم يقل ضمير مرفوع لأنه اختلف فيه - كما يجيء - هل هو ضمير أولا ؟ ولا يمكن الاختلاف في أنه صيغة ضمير مرفوع، ثم أيد الرضي القول بحرفيته، وقال في تقرير ذلك: لما كان الغرض المهم من الإتيان بالفصل ما ذكرنا أي دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف، وهذا هو معنى الحرف أعني إفادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية، فلزم صيغة معينة أى صيغة الضمير المرفوع بأن تغير مابعده عن الرفع إلى النصب. ؛ لأن الحروف عديمة التصرف، لكن بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية، أعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته في الحرفية، ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن الاسمية ودخله معنى الحرفية أي إفادته في غيره، وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحد أو مثنى أو مجموع مذكر أو مؤنث فإنه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه فإن قلت: فلنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كالأسماء الاستفهامية والشرطية مع بقائها على الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك ؟

قلت : بينهما فرق، وذلك أن أسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في أنفسها ودالة على معنى في غيرها، والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا يدُلان إلا على معنى في غيرهما، وقد تقدم في حد الاسم: أن الحد الصحيح للحرف أن يقال: هو الذى لا يدل إلا على معنى في غيره، ولا يقال هو مادل على معنى في غيره .

---

(١) الكافية في النحو ١٤٨ .

(٢) شرح الكافية ٢ /٢٦ .

قلت : ما ذكره العلامة الرضي من أن الفصل لا يدل إلا على معنى في غيره، غير مسلم فإن ضمير الفصل مثلا في قوله تعالى : ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ[1]﴾ يدل على معنى في نفسه لأنه كناية عن جمع الذكور الغائبين، كما أنه عند إرادة الفصل يدل على معنى في غيره وهو الدلالة على أن مابعده خبر عما قبله وليس نعتا له، فليس هناك مانع يمنع القول بأن ضمير الفصل يشبه أسماء الاستفهام والشرط، وأنه باق على اسميته، ومما يدل على اسميته إجازة النحويين في الآية المذكورة وغيرها كقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾[2]
أن يعرب هذا الضمير مبتدأ، وقد أجمع النحويون على أن من علامات الاسم : الإسناد إليه، وقد قال الرضي نفسه في توجيه قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾
إن الضمير (أنت) يحتمل أن يكون مبتدأ وفصلا[3] فإذا كان يحتمل كونه مبتدأ كيف يكون حرفا ؟

وابن الحاجب يرى أن الفصل ضمير على التحقيق، وقد صرح بذلك في معرض الحديث عن شرط من شروط الفصل حيث قال في أماليه[4] : الفصل شرطه أن يأتي على طبق الخبر في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه كقولك : زيد هو القائم، وكان الزيدان هما القائمَيْن، [وكان الزيدون[5]] هم القائمين، ولا يجوز عكسه، لا يجوز: هم القائمَين ولا هو القائمِينَ. وإنما كان كذلك [لأنه[5]] اما ضمير على التحقيق، واما مشابه للضمير فإن كان ضميرا فلا إشكال في تعليله، وإن لم يكن ضميرا فهو مشابه له في الصورة فقصدوا أن يجروه مجرى الضمير لئلا يقع الاختلاط ولا يحصل فيه انضباط .

---

(١) البقرة آية ٥ .

(٢) هود آية ٨٧ .

(٣) شرح الكافية ٢٦/٢ .

(٤) ١٣٨/٣ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

هذا وقد رأيت في عبارات الفراء في معاني القرآن مايحتمل القول بحرفية الفصل أو العماد، وذلك قوله في توجيه قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ﴾[1]

: في (الحق) النصب والرفع، إن جعلت (هو) اسما رفعت الحق بـ (هـو) وإن جعلتها عمادا بمنزلة الصلة نصبت (الحق)[2]. .

وقوله في توجيه قوله تعالى ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ)[3]: موضع (أربى) نصب وإن شئت رفعت. النصب على العماد، والرفع على أن يجعل (هو) اسما[4].

وقوله في توجيه قوله تعالى: ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا[5] ﴾:
(«أنا» إذا نَصَبْتَ (أقلَّ) عمادٌ، وإذا رفعت (أقل) فهي اسم والقراءة بها جائزة[6].

فأنت ترى أنه جعل العماد مقابلا للاسم، وهذا يحتمل القول بالحرفية إذ لا يقابل الاسم إلا الفعل والحرف .

هل لضمير الفصل محل من الإعراب ؟

المفهوم من كلام سيبويه والخليل أن الفصل أو العماد يأتي في الجملة بمنزلة (ما) الزائدة، ولهذا كان الخليل يتعجب من ذلك، لأن المعهود في الزيادة أن تكون للحروف، يقول سيبويه: واعلم أن ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر وذلك كقولك: حسبت زيدا هو خيراً منك، وكان عبدالله هو

---

(١) الأنفال / ٣٢ .

(٢) معاني الفراء ١/٤٠٩ .

(٣) النحل ٩٢ .

(٤) معاني الفراء ٢/١١٣ .

(٥) الكهف / ٣٩ .

(٦) معاني الفراء ٢/١٤٥ .

الظريف وقال الله عز وجل : ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾[1] . . .

(فصار هو وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذ كانت لغوا في أنها لا تغير مابعدها عن حاله قبل أن تذكر[2]) . . (وكان الخليل يقول : والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلا في المعرفة، وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغوا كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة ليس، وإنما قياسها أن تكون بمنزلة كأنما وإنما[3]) .

وإذا كان ضمير الفصل أو العماد بمنزلة (ما) الزائدة فذلك يعني أنه لا محل له من الإعراب، وهي مسألة خلافية، رجح فيها المحققون ماذهب إليه الخليل وسيبويه وسائر البصريين من أنه اسم لا موضع له من الإعراب، فهذا ابن يعيش[4] يذكر أن ضمير الفصل إذا جعل فصلا ألغي كما تلغى الحروف، ولا يكون له موضع من الإعراب، ويرجع ذلك بقوله : (وليس ذلك بأبعد من إعمال (ما) عمل ليس لشبهها بها والقياس أن لا تعمل، ونظير ذلك من الأسماء التي لا موضع لها من الإعراب : الكاف في ذلك، وأولئك، ورويدك، والنجاءك ونحو ذلك) يريد أن أصل الكاف كونها ضميرا للمخاطب، وقد جاءت في هذه الأمثلة دالة على الخطاب، ولا محل لها من الإعراب، وهذا ابن هشام يقرر أن ضمير الفصل اسم لا محل له من الإعراب، ونظيره في ذلك أل الموصولة، وأسماء الأفعال عند من يراها غير معمولة لشيء[5]

والسيوطي يقرر أن ضمير الفصل لا يحتاج إلى موضع من الإعراب، لأن الغرض منه هو الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرا لا صفة ، فلذلك اشتد شبهه بالحرف لأنه لم يجأ به إلا لمعنى في غيره[6] .

---

(١) سبأ آية ٦ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٩٠ .

(٣) الكتاب ٢/ ٣٩٧ .

(٤) شرح المفصل ٣/ ١١٣ .

(٥) مغني اللبيب ص ٤٩٦ ، ٤٩٧ .

(٦) همع الهوامع ١/ ٦٨ .

وقد توسع ابن مالك في تقرير هذه المسألة، ورجح ماذهب إليه سيبويه، فهو يقرر في شرحه للتسهيل[1] أن ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب خلافا لقوم يجعلونه توكيدا لما قبله، ويرد على من جعلوه توكيدا لما قبله بما ردَّ به عليهم سيبويه حيث يقول[2]: وزعم ناس أن (هو) ههٰنا صفة فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها ههٰنا صفة للمظهر؟، ولو كان ذلك كذلك لجاز: مررت بعبدالله هو نفسه، فـ (هو) ههنا مستكرهة لا تتكلم بها العرب؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم، ويدخل عليهم: إن كان زيد لهو الظريف، وإن كنا لنحن الصالحين، فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون، ولو كان صفة لم يجزأن يدخل عليه اللام؛ لأنك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول: إن كان زيد للظريف عاقلا، ولا يكون هو ولا نحن ههٰنا صفة وفيها اللام .

ثم يقرر أن قول سيبويه: (فصارت هو وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغوا في أنها لا تغير مابعدها عن حاله قبل أن تذكر) يشعر بأن الفصل لا موضع له من الإعراب، ويؤيد ذلك عدم تغيره لتغير ماقبله كقولك: زيد هو الفاضلُ، وعلمت زيدا هو الفاضلَ، فلو كان له موضع من الإعراب لقلت: علمت زيداً إياه الفاضل كما تقول: ما أكرمني إلا أنت، وما أكرمتَ إلا إياي[3].

وخلاصة ماذكرناه أن المخالفين لسيبويه والخليل يرون أن ضمير الفصل له محل من الإعراب، وقد دفعهم إلى ذلك استنكارهم خلو الاسم من الإعراب لفظا ومحلا ويرد عليهم المحققون بأن خلو الاسم من الإعراب لفظاً ومحلاً لا يستنكر إذا كان الاسم لا يحتاج إلى موضع من الإعراب كما هو الشأن في ضمير الفصل؛ لأنه لم يؤت به إلا لمعنى في غيره فلما أشبه في ذلك الحرف صار حكمه كالحرف في كونه لا موضع له، والأحكام التي ثبتت بالمشابهة كثيرة في النحو العربي ومنها إعمال (ما) وهي حرف إعمال (ليس) وهي فعل ناقص لما بينهما من المشابهة .

---

(١) ١/١٨٨ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٩٠، ٣٩١ .

(٣) شرح التسهيل ١/ ١٨٨ .

كما أن خلو ضمير الفصل من الإعراب لا يستنكر مادامت له نظائر، ومن نظائره أل الموصولة، وأسماء الأفعال على القول بأنها ليست معمولة لشيء، ومنها الكاف في ذلك وأولئك، ورويدك والنجاءك ونحو ذلك .

ومما يؤيد خلو ضمير الفصل من الإعراب ثبوته على حال واحدة وعدم تغيره لتغير ماقبله كما وضحه ابن مالك .

وقد انتصر أبوالبركات الأنباري[1] في هذه المسألة لمذهب البصريين، واحتج لمذهبهم ببعض ماقدمناه، وذكر أن الكوفيين يرون أن مايفصل به بين النعت والخبر يسمى عمادا وله موضع من الإعراب وحكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم مابعده ثم ذكر احتجاجهم لمذهبهم وهو قولهم: إنما قلنا إن حكمه حكم ماقبله لأنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيدا، وكما أنك إذا قلت: جاءني زيد نفسه كان نفسه تابعا لزيد في إعرابه فكذلك العماد إذا قلت: زيد هو العاقل يجب أن يكون تابعا في إعرابه لما قبله، قال أبوالبركات: وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم مابعده فقال: لأنه مع مابعده كالشيء الواحد فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه .

ويذكر أبوالبركات الأنباري ما ينقض احتجاج الكوفيين فيقول: أما قولهم: إنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس في قولهم: (جاءني زيد نفسه) قلنا: هذا باطل لأن المكني لا يكون توكيدا للمظهر في شيء من كلامهم، والمُصَيِّرُ إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يصار إليه، وأما قولهم: (إنه مع مابعده كالشيء الواحد) قلنا هذا باطل أيضا؛ إذ لا تعلق له بما بعده؛ لأنه كناية عما قبله فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد ؟

وتلحظ في رده على القائلين بالتوكيد أنه مستمد من كلام سيبويه الذي أسلفناه وقد نسب أبوحيان[2] وابن هشام[3] إلى الفراء القول بأن محل ضمير الفصل بحسب

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ص٤١٥، ٤١٦ .

(٢) التذييل والتكميل ٢/٥٥٤ وارتشاف الضرب ١/٤٩٤ .

(٣) مغني اللبيب ص ٤٩٧ .

ماقبله وإلى الكسائي القول بأن محله بحسب ما بعده، وعلى هذا محل ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي ظن نصب، وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي إن بالعكس كما قال ابن هشام .

وذكر أبوحيان رد مذهبي الفراء والكسائي فقال : رد مذهبهما بأنه لو كان موضعه كموضع الاسم كان كالنعت له أو كالبدل، وهذا خطأ؛ لأن اللام تدخل عليه فتحول بينه وبين الاسم وهذا لا يكون في النعت ولا في التوكيد، ولو كان موضعه كموضع الخبر وهو كالنعت أو التوكيد لم يجز لأن النعت أو التوكيد لا يتقدمان على من هما له[1] .

ونلحظ في رد أبي حيان لمذهب الفراء أنه مستمد من كلام سيبويه المتقدم وأشير هنا إلى ما سبق أن قررته من أن مذهب الفراء يحتمل القول بحرفية الفصل أو العماد وإذا كان حرفا لم يكن له محل من الإعراب .

والذي نستخلصه من ذلك كله أن القول بأن ضمير الفصل له محل من الإعراب ضعيف غير مقبول؛ لأنه إن جعل تابعا لما قبله في الإعراب لم يصلح أن يكون توكيدا لأن العرب لا يؤكدون مظهراً بمضمر، ولا أن يكون نعتا أو بيانا أو بدلا؛ لأن اللام تدخل عليه فتحول بينه وبين متبوعه وذلك لا يجوز، وإن جعل تابعا في الإعراب لما بعده لم يجز ذلك؛ لأنه إما نعت أو توكيد أو بيان أو بدل، وكل ذلك لا يتقدم على من هو له .

فائدة ضمير الفصل أو العماد :

يستفاد من كلام سيبويه[2] عن هذا الضمير أن غرض المتكلم من المجيء به هو الإيذان بتمام الاسم الأول وكماله، وأن ما يجيء بعد الضمير خبر عن هذا الاسم الأول وليس بنعت له، قال في باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن

(١) التذييل والتكميل ٢/٥٥٤ وارتشاف الضرب ١/٤٩٤ .

(٢) الكتاب ٢/٣٩٧ .

فصلا : اعلم أنهن لا يكن فصلا إلا في الفعل، ولا يكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى مابعده كاحتياجه إليه في الابتداء، فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء إعلاما بأنه قد فصل الاسم، وأنه فيما ينتظِرُ المُحدَّثُ ويتوقعه منه مما لابد له من أن يذكره للمُحَدَّث .

فقوله : إعلاما بأنه قد فصل الاسم معناه أن المتكلم يأتي بضمير الفصل ليعلم السامع أن الاسم المتقدم قد تم، وقوله: وأنه فيما ينتظر المُحَدَّث . . . إلخ معناه أن ضمير الفصل إعلام من المتكلم للسامع بأن ما يجيء بعده هو الخبر الذي ينتظره ويتوقعه كما تقول: علمت محمدا هو الفاضلَ عندك، فالضمير هنا دال على أن المفعول الأول وهو محمدا قد تم، وأنه لن يتبع بشيء يكون متمما له، وهو دال أيضا على أن مايجيء بعده وهو (الفاضل) هو المفعول الثاني، وهو الحكم الذى يحكم به المتكلم على محمد، وقول القائل : (عندك) قيد في الحكم يمنع إطلاقه وشيوعه عند كل أحد ولولا ضمير الفصل في هذا المثال لاختلف الحكم، فإذا قلت: علمت محمدا الفاضل عندك فقد يسبق إلى ذهن السامع أن الفاضل نعت لمحمد، وأن المفعول الثاني هو: عندك .

وإذا نظرنا إلى مايأتي بعد ضمير الفصل قلنا : إن الغرض منه هو الفصل بين الخبر والتابع، وصون ما بعده عن توهم كونه تابعا لما قبله، وقد عبر بعض النحويين عن التابع هنا بلفظ النعت، وأرى ـ وفاقا لابن مالك[1] ـ أن الأولى هو التعبير بلفظ التابع، لأن هذا الضمير قد يفصل به حيث لا يصلح النعت كما في قولنا : كنت أنت القائم ؛ لأن الضمير لا ينعت .

قال ابن يعيش[2] : فإن قيل: إذا كان الغرض بالفصل إنما هو الفرق بين النعت والخبر فما باله جاء فيما لا لبس فيه نحو قوله تعالى : ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾[3]

---

(١) انظر شرح التسهيل ١/١٨٦ .

(٢) شرح المفصل ٣/١١٠ .

(٣) القصص / ٥٨ .

و ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا[1] ﴾
ولا لبس في ذلك لأن المضمرات لا توصف ؟

فالجواب أن هذا هو الأصل ألا يقع الفصل إلا بعد الاسم الظاهر مما يوصف، فلما ثبت هذا الحكم للظاهر أجرى المضمر مجراه وإن كانت المضمرات لا تنعت .

وقد ذكر أبوعلي الفارسي في توجيهه لقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ [2] ﴾ أن الفصل ألحق ليؤذن بأن الخبر معرفة أو قريب من المعرفة[3]، وذكر مثل ذلك أبومحمد مكي[4] في توجيهه لقوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ[5]﴾ ، وابن يعيش في حديثه عن الغرض من ضمير الفصل[6].

والذي أراه أن هذا ليس غرضا وضع له ضمير الفصل وجيء به لأجله، بل هو انتقال بشرط من شروطه إلى هذا المجال؛ لأن من شروط ضمير الفصل أن يكون الخبر بعده معرفة أو ما قاربها من النكرات كما سيأتي تفصيل القول في هذه الشروط وقد جمع ابن هشام فوائد ضمير الفصل عند النحويين والبلاغيين فذكر أنها ثلاثة أمور[7] :

أولها : لفظي ، وهو الإعلام من أول الأمر بأن مابعده خبر لا تابع . قال: ولهذا سمي فصلا لأنه فصل بين الخبر والتابع ، وعمادا ؛ لأنه يعتمد عليه معنى الكلام، وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة، وذكر التابع أولى من ذكر الصفة لوقوع

---

(١) الكهف / ٣٩ .
(٢) البقرة / ٤٨ .
(٣) النحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي (رسالة) ص١٦٦ .
(٤) مشكل إعراب القرآن ١/٣٤٥ .
(٥) الأنفال / ٣٢
(٦) شرح المفصل ٣/١١٠ .
(٧) مغني اللبيب ص ٤٩٦ .

الفصل في نحو: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ[1]﴾ والضمائر لا توصف .

والثاني : معنوي ، وهو التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل ، وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة ؛ لأنه يدعم به الكلام أي : يقوى ويؤكد .

والثالث : معنوي أيضا ، وهو الاختصاص ، وكثير من البيانيين يقتصر عليه ، قال : وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[2] فقال : فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة ، والتوكيد ، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره[3] ،

ومن الأدلة على أن الفصل يفيد الحصر والاختصاص قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ [4]﴾ فإنه لم يسق إلا للإعلام بأنهم الغالبون دون غيرهم كما قال ابن الحاجب[5] وكذلك قوله تعالى : ﴿وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ[6]﴾

وقوله : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ[7]﴾

وقوله : ﴿ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾[8] .

شروط ضمير الفصل :

ذكر ابن هشام[9] لضمير الفصل شروطا ستة ، تنقسم إلى أقسام ثلاثة ، وهي :

---

(١) المائدة / ١١٧ .

(٢) البقرة / ٥ .

(٣) وانظر تفسير الكشاف ١٤٦/١ .

(٤) الصافات / ١٧٣ .

(٥) أمالي ابن الحاجب ١٠٥/٤ .

(٦) غافر / ٤٣ .

(٧) الشعراء / ٩ .

(٨) الزخرف / ٧٦ .

(٩) انظر مغني اللبيب ص ٤٩٣ - ٤٩٦ .

شرطان له في نفسه، وشرطان فيما قبله، وشرطان فيما بعده، وفيما يلي تفصيل القول في تلك الشروط :

مايشترط له في نفسه :

يشترط فيه أمران :

أولهما : أن يكون بصيغة المرفوع، أي من ضمائر الرفع المنفصلة كما صرح بذلك الزمخشري وغيره، وقد تقدمت عبارته في المفصل، ويلحظ أن سيبويه عندما تكلم عن الفصل لم يتناول إلا ضمائر الرفع المنفصلة، ولم يمثل إلا بها، قال ابن يعيش[1] : وإنما اشترط أن يكون من الضمائر المتصلة المرفوعة الموضع؛ لأن فيها ضربا من التأكيد والتأكيد يكون بالضمير المرفوع المنفصل: نحو: قمت أنا، و ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ[2] ﴾

وعلى هذا يمتنع أن يقال: محمد إياه المسافرُ، وأنت إياك المجدُّ، وأما إجازة النحويين: إنك إياك الفاضل فعلى أن (إياك) بدل من اسم إنَّ عند البصريين وتوكيد له عند الكوفيين .

وثانيهما : أن يطابق ماقبله في حضوره وغيبته وتذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه[3]، وهذا الشرط عبر عنه سيبويه[4] بقوله: (وإذا قلت: كان زيد أنت خير منه، وكنتَ أنا يومئذ خير منك فليس إلا الرفع؛ لأنك إنما تفصل بالذي تعني به الأول إذا كان مابعد الفصل هو الأول وكان خبره، ولا يكون الفصل ماتعني به غيره، ألا ترى أنك لو أخرجت «أنت» لاستحال الكلام وتغير المعنى، وإذا أخرجت (هو) من قولك: (كان زيد هو خيراً منك لم يفسد المعنى) وابن يعيش يعبر عن هذا الشرط بقوله: (أن يكون هو الأول في المعنى[5]) وهو مضمون كلام سيبويه كما

---

(١) شرح المفصل ٣/١١٠ .

(٢) البقرة / ٣٥ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٨٦ .

(٤) الكتاب ٢/٣٩٤، ٣٩٥ .

(٥) شرح المفصل ٣/١١٠، ١١١ .

ترى، وعلة اشتراط هذا الشرط أيضا أن ضمير الفصل مشتمل على ضرب من التأكيد، والتأكيد هو المؤكَّد في المعنى قال ابن يعيش: ولهذا المعنى يسميه سيبويه وصفا كما يسمى التأكيد المحض، ولو قلت على هذا : كان زيد أنت خيرا منه أو ظننت زيدا أنت خيرا منه لم يجز؛ لأن الفصل ههنا ليس الأول فلا يكون فيه تأكيد له .

وعلى هذا يمتنع أن تقول: كنتُ هو الفاضلَ، لأن الضمير ههنا لا يطابق ماقبله في الحضور والغيبة، لأن التاء لحاضر متكلم، و (هو) لغائب، ولهذا اختلف النحاة في توجيه قول جرير :

وكائن بالأباطح من صديــق ... يراني لو أصبت هو المصابــا

لأنك لو حملته على ظاهره لم يجز أن يكون (هو) فصلا لأنه ضمير غائب، والياء في (يراني) ضمير متكلم فلم تتحقق المطابقة، وسيأتي حديث هذا البيت مفصلا في القسم الثاني من هذا البحث .

هذا، وقد تقدم النقل عن ابن الحاجب[1] أن الفصل شرطه أن يأتي على طبق الخبر في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه، ولم أجد من اشترط هذا الشرط غيره والجمهور على عدم اشتراطه، ولعله عبر بلفظ الخبر لما هو معلوم من أن الخبر ينبغي أن يكون مطابقا للمبتدأ، وستعلم فيما يأتي بعد أن النحويين يجيزون وقوع ضمير الفصل بعد المبتدأ المخبر عنه باسم التفضيل نحو: كان محمد هو خيرا منك واسم التفضيل في هذا المثال ونحوه لا يطابق المبتدأ بل يلزم الإفراد والتذكير فتقول: كان المحمدان هما خيرا منك، وكان المحمدون هم خيرا منك، فالتحقيق هو ماعبر به الجمهور من مطابقة الفصل لما قبله .

---

(١) راجع أمالي ابن الحاجب ٣/١٣٨ .

مايشترط فيما قبله :

يشترط فيما قبل ضمير الفصل أمران :

الأول : أن يكون مبتدأ في الحال أو في الأصل ، مثال ماهو مبتدأ في الحال قوله تعالى ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[1]
وقولك : المتنبي وأبوتمام حكيمان والشاعر هو البحتري ، ومثال ماهو مبتدأ في الأصل قوله تعالى : ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾[2]
وقوله تعالى ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[3]
وقوله ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[4]
وقوله : ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[5]
فإن اسم (إن) و (كان) والمفعول الأول لتجد وترى كان مبتدأ في الأصل أي قبل دخول الناسخ .

وهذا الشرط لم يذكره سيبويه بهذه الصورة ، وإنما قال في باب ما يكون فيه هو ، وأنت ، وأنا ، ونحن ، وأخواتهن فصلا : (اعلم أنهن لا يكن فصلا إلا في الفعل ، ولا يكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء ، واحتياجه إلى مابعده كاحتياجه إليه في الابتداء[6]) ثم قال ممثلا لذلك : (فمن تلك الأفعال : حسبت ، وخلت وظننت ورأيت إذا لم ترد رؤية العين ، ووجدت إذا لم ترد وجدان الضالة ، وأرى ، وجعلت إذا لم ترد أن تجعلها بمنزلة عملت ولكن تجعلها بمنزلة صيرته خيرا منك وكان ، وليس ، وأصبح ، وأمسى) ثم قال في الباب نفسه : (واعلم أنها تكون في (إن) وأخواتها فصلا ، وفي الابتداء ، ولكن مابعدها مرفوع ، لأنه

(١) البقرة / ٥ .

(٢) الصافات / ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٣) المائدة / ١١٧ .

(٤) المزمل / ٢٠ .

(٥) الكهف / ٣٩ .

(٦) الكتاب ٢ / ٣٨٩ .

مرفوع قبل أن تذكر (الفصل[1]) . وأنت ترى أن سيبويه يفرق بين نوعين يتحقق فيهما الشرط المذكور وهما :

١ ـ نوع يكون فيه ماقبل ضمير الفصل[2] يقتضي نصب مابعده، وذلك إذا كان ماقبل الضمير معمولا لناسخ من باب كان أو من باب ظن .

٢ ـ ونـوع يكون فيه ما قبل الضمير غير مقتض لنصب ما بعده، وذلك إذا كان ما قبل الضمير مبتدأ في الحال أو دخل عليه ناسخ لا يقتضي نصب الخبر كـ (إن) وأخـواتها ولقد حذا المبرد حذو سيبويه في هذا وإن لم يفصل بين النوعين، فهو يقول في المقتضب[3] : ولا تكون ـ يعني ضمائر الفصل ـ زائدة إلا بينْ اسمين لا يستغنى أحدهما عن الآخر نحو اسم كان وخبرها، ومفعولي ظننت وعلمت وما أشبه ذلك، والابتداء والخبر وباب إن) وقد بدأ بالنوع الأول وانتهى بالنوع الثاني كما ترى .

ولقد غابت عن الزجاج عبارة سيبويه التي صرح فيها بوقوع الفصل في الابتداء فنفى ذكر سيبويه لهذا النوع من الفصل، وقال في توجيه قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم[4]﴾
زعم سيبويه أن هو وهما وهم وأنا وأنت ونحن وهي وسائر هذه الأشياء إنما تكون فصولا مع الأفعال التي تحتاج إلى اسم وخبر، ولم يذكر سيبويه الفصل مع المبتدأ والخبر، ولو تأول متأول أن ذكره الفصل ههنا يدل على أنه جائز في المبتدأ والخبر كان ذلك غير ممتنع[5]

والحق أن سيبويه ذكر الفصل مع الابتداء في عبارته التي نقلناها عن الكتاب لكنه لم يأت له بأمثلة عند ذكره له، ولم يعن به كما عني بالفصل مع الفعل الناسخ،

---

(١) المصدر السابق ٢/٣٩٠ .

(٢) المصدر نفسه ٢/٣٩٢ .

(٣) المقتضب ٤/١٠٤ .

(٤) آل عمران / ١٨٠ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٥٠٩، ٥١٠ .

وكـذلـك كان شأنه مع الفصل الواقع في باب إن وأخواتها، ولذلك علة وضحها أبوسعيد السيرافي حيث يقول[1]: ومن مذهبه أنهن - يعنى ضمائر الفصل - يكن فصلا في إن والابتداء، وإنما ابتدأ بالفعل وخصه؛ لأنه لا يتبين الفصل إلا فيه، و (إن) والابتداء لا يتبين الفصل بهما في اللفظ؛ لأنك إذا قلت: زيد هو خير منك فما بعد هو مرفوع على كل حال ان جعلت «هو» فصلا أو جعلته مبتدأ، وإنما يتبين في كان وأخواتها وظننت وأخواتها الفصل من الابتداء لأن أخبارها منصوبة، تقول: كان زيد هو أخوك إذا جعلت هو ابتداء وأخوك خبره، والجملة خبر زيد وكذلك ظننت زيدا هو أخوك، وإذا كان فصلا قلت : كان زيد هو أخاك وظننت زيدا هو أخاك .

وعلة هذا الشرط - كما ذكر ابن يعيش[2] - هي أن الغرض به إزالة اللبس بين النعت والخبر، إذ الخبر نعت في المعنى، فالضمير في نحو : زيد هو القائم يبين أنك أردت الخبر، وأن الكلام قد تم به، وأن القائم ليس نعتا لزيد؛ لفصلك بينهما بالضمير، والفصل بين النعت والمنعوت قبيح، وإذا كان الغرض منه ذلك فلابد أن يكون ماقبله مبتدأ في الأصل أو الحال .

وقـد أفـاد الرضي[3] أن ضمير الفصل يقع أيضا مع (ما) الحجازية، ومثل له بنحـو : مازيد هو القـائم بنصب القـائم، وذكر السيوطي[4] أن الفراء يمنع ذلك ويوجب في الضمير أن يعرب مبتدأ .

ويتلخص مما تقدم أن ضمير الفصل يقع في أبواب ستة وهي :

١ - المبتدأ والخبر .
٢ - كان وأخواتها .

(١) من إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ص ٥٥٠، ٥٥١ .
(٢) شرح المفصل ٣/ ١١٠ .
(٣) شرح الكافية ٢/ ٢٤ .
(٤) همع الهوامع ١/ ٦٩ .

٣ ـ ما الحجازية .

٤ ـ إن وأخواتها .

٥ ـ ظن وأخواتها .

٦ ـ أعلم وأرى .

ويفهم من اشتراط النحويين لهذا الشرط أن ضمير الفصل لا يقع إلا بين جزأي الجملة فلا يقع بين الحال وذي الحال، ولا في صدر الكلام، وذلك هو مذهب عامة البصريين، وقد نسب إلى الكسائي والفراء القول بجواز وقوع الفصل في غير الابتداء والنواسخ نحو ما بال زيد هو القائمَ، وما شأن عمرو هو الجالسَ، ومررت بعبدالله هو السيدَ بنصب الجميع[1]

وبعض النحاة نسبوا إلى الأخفش القول بوقوع الفصل بين الحال وصاحبها، ومنهم ابن عصفور، وابن مالك وأبوحيان، وابن هشام والسيوطي، قال ابن عصفور[2] : وحكي الأخفش أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وذي الحال فيقول : ضربت زيدا هو ضاحكا، إلا أن ذلك قليل . وقال ابن مالك وأبوحيان مثل ما قال ابن عصفور[3]، وأما ابن هشام والسيوطي فقد نسبا إلى الأخفش إجازة ذلك لا حكايته عن العرب[4]، قال في المغني : وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كـ (جاء زيد هو ضاحكا) وجعل منه : (هؤلاء هن أطهرَ لكم) فيمن نصب أطهر .

وقد تناول الأخفش هذه الآية في معانيه[5] ولم يجعلها من قبيل وقوع الفصل بين الحال وصاحبها، ولم يصرح بأن ذلك جائز عنده، بل رد قراءة النصب حيث قال : (هؤلاء بناتي هن أطهرُ لكم) رفع، وكان عيسى يقول (هن أطهَر) وهذا لا يكون إنما

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المقرب ١/١١٩ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٨٧ وارتشاف الضرب ١/٤٨٩ .

(٤) انظر مغني اللبيب ص٤٩٤ وهمع الهوامع ١/٦٨ .

(٥) ٢/٥٨١ .

ينصب خبر الفعل الذى لا يستغنى عن خبر إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي تسمى الفصل، يعني هي وهو وهن، وزعموا أن النصب قراءة الحسن أيضا) وكلامه هذا يشعر أن وقوع الفصل بين الحال وصاحبها غير جائز عنده، وفي توجيه أبي جعفر النحاس لقراءة النصب هذه يصرح بأن الأخفش لا يجيز هذا النوع من الفصل ، فقد ذكر أن الكسائي صوبها بجعل (هن) عمادا ثم قال: وقول الخليل وسيبويه والأخفش أن هذا لا يجوز، ولا تكون (هن) ههنا عمادا . وإنما تكون عمادا فيما لا يتم الكلام إلا بما بعدها نحو : كان زيد هو أخاك[1]

وهذا الذي قررته لا ينافيه أن تكون للأخفش حكاية عن بعض العرب في استعمال هذا النوع من الفصل ، فالحكاية لا تلزم عنها الإجازة، وقد نقل النحاة كثيرا من الأساليب الشاذة عن العرب، ولم يقيسوا عليها أو يجيزوها، وقد ورد في التذييل والتكميل لأبي حيان: و (قال بعض أصحابنا: نقل الأخفش في الأوسط أن من العرب من يفصل بهذه الضمائر بين الحال وصاحبها ولم يذكر القراءة - يعني (هن أطهرَ) بالنصب - فإن اتفق أن ينقل: مررت بزيد هو ضاحكا كان قاطعا بما ذهب إليه، وعلى أنه لم يأخذ ذلك من القراءة ينبغي أن يحمل كلامه، لأنه من العلم بمكان لا يجهل، فيكون الخليل وسيبويه لم يحفظا هذه اللغة[2]) وهذا الكلام يصرح بأن الحكاية وردت في كتابه (الأوسط) فلا ينبغي التوقف في ذلك إلا ببرهان، لكنا نتوقف في جعل هذا مذهبا له وفي نسبة إجازته إليه، لأن كلامه في توجيه الآية يشعر بعدم الإجازة كما بيناه .

هذا، وقد ذهب الفراء إلى إجازة وقوع ضمير الفصل في أول الكلام فقال في توجيه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[3]:
(إن شئت جعلت (هو) كناية عن الإخراج (وتخرجون فريقا منكم من ديارهم) أي

---

(١) إعراب القرآن لابن النحاس ٢/٢٩٦ .

(٢) التذييل والتكميل لأبي حيان ٢/٥٤٩ .

(٣) البقرة/ ٨٥ .

وهو محرم عليكم، يريد: إخراجهم محرم عليكم . وإن شئت جعلت (هو) عمادا ورفعت الإخراج بـ (محرم[1]) .

وقد رد أبوجعفر النحاس ما أجازه الفراء من ذلك وقال في توجيه هذه الآية: (هو) في موضع رفع بالابتداء، وهو كناية عن الحديث، والجملة التي بعده خبر، وإن شئت كان (هو) كناية عن الاخراج، وإخراجهم بدل من (هو)، وزعم الفراء أن (هو) عماد، وهذا عند البصريين خطأ لا معنى له، لأن العماد لا يكون في أول الكلام[2].

وكذلك رده أبوحيان في البحر المحيط بأن فيه أمرين لا يجوزان عند البصريين :

أحدهما : وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تقارب المعرفة إذ التقدير: واخراجهم هو محرم، فمحرم نكرة لا تقارب المعرفة .

والثاني : أن فيه تقديم الفصل وشرطه عند البصريين أن يكون متوسطا بين المبتدأ والخبر أو بين ما هما أصله[3].

الأمر الثاني : مما يشترط فيما قبل ضمير الفصل: أن يكون معرفة، فلا يكون الفصل بعد النكرة، وقد صرح بذلك سيبويه حيث قال: هذا باب لا تكون (هو) وأخواتها فيه فصلا، ولكن يكن بمنزلة اسم مبتدأ، وذلك قولك: ما أظن أحدا هو خيرٌ منك وما أجعل رجلا هو أكرمُ منك، وما إخال رجلا هو أكرمُ منك، لم يجعلوه فصلا وقبله نكرة، كما أنه لا يكرن وصفا ولا بَدَلاً لنكرة، وكما أن (كلهم) و (أجمعين) لا يكرران على نكرة، فاستقبحوا أن يجعلوها فصلا في النكرة كما جعلوها في المعرفة، لأنها معرفة فلم تصر فصلا إلا لمعرفة كما لم تكن وصفا ولا بدلا إلا لمعرفة[4].

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/٥٠، ٥١.

(٢) إعراب القرآن لابن النحاس ١/٤٢٥ .

(٣) البحر المحيط ١/٢٩٢ .

(٤) الكتاب ٢/٣٩٥، ٣٩٦ .

ومثل ذلك قول المبرد: وإنما يكون (هو) و(هما) و(هم) وما أشبه ذلك زوائد بين المعرفتين أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات نحو: خير منه وما أشبهه مما لا تدخله الألف واللام، وإنما زيدت في هذا الموضع لأنها معرفة فلا يجوز أن تؤكد إلا المعرفة[1].

ويفهم من كلام سيبويه والمبرد علة اشتراط ذلك الشرط وهي أن ضمير الفصل معرفة، وقد دخل في الكلام لضرب من التأكيد، فوجب أن يكون الاسم المتقدم عليه معرفة كما هو الشأن في توكيد المعرفة بالمعرفة، قال الرضي: وإنما قلنا: إن الفصل يفيد التأكيد؛ لأن معنى زيد هو القائم: زيد نفسه القائم، لكنه ليس تأكيدا، لأنه يجيء بعد الظاهر، والضمير لا يؤكد به الظاهر، فلا يقال، مررت بزيد هو نفسه[2].

وهذا الشرط تمسك به جمهور النحاة، ولم يحد عنه إلا الفراء وهشام الضرير[3] وبعض الكوفيين، فقد ذكر أبوحيان[4] وابن هشام[5] أنهم يجيزون كون ماقبل ضمير الفصل نكرة نحو: ماظننت أحدا هو القائمَ، وكان رجل هو القائمَ، وإن كان أحد هو القائمَ فأنت، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ﴾[6] فقدروا أربى في الآية منصوبا[7]

وذكر السيوطي[8] أيضا أن قوما من الكوفيين أجازوا وقوع ضمير الفصل بعد اسم (لا) النافية للجنس نحو: لا رجل هو منطلق.

(١) المقتضب ٤/١٠٣، ١٠٤.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٤.

(٣) هشام بن معاوية الضرير من نحاة الكوفة المتقدمين. توفي سنة ٢٠٩هـ.

(٤) التذييل والتكميل شرح التسهيل ص٥٤٢، ٥٤٣.

(٥) مغني اللبيب ص٤٩٤.

(٦) النحل ٩٢.

(٧) انظر معاني الفراء ٢/١١٣.

(٨) همع الهوامع ١/٦٨.

وقد علل ابن مالك[1] لإجازة الكوفيين نحو : ما أظن أحدا هو خيرا منك بأن الفصل فيه واقع بين نكرتين كمعرفتين، فإن (أحداً) بما فيه من العموم شبيه بالمعرف بالألف واللام الجنسية و (خيرا منك) شبيه بالمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف عليه .

ثم قال ابن مالك : وقد حكى سيبويه أن أهل المدينة يجيزون وقوع الفصل بين نكرتين كهاتين وروى عن يونس أن أبا عمرو رآه لحنا، ولم يجعلوه فصلا وقبله نكرة كما أنه لا يكون وصفاً ولا بَدَلاً لنكرة .

ولنا في هذا المقام تعقيب على ما قاله ابن مالك، فالحكاية التي نسبها إلى سيبويه غير صحيحة؛ لأنه لا يجيز الفصل مع النكرة، وقد تقدم كلامه في هذا الصدد، وقد قال السيرافي[2] : (أهل المدينة لم يُحك عنهم إنزال هو في النكرة منزلتها في المعرفة، والذي حكِي عنهم : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ ﴾[3]) وهؤلاء بناتي جميعا معرفتان، وأطهر لكم منزل منزلة المعرفة في باب الفصل، والذي أنكر سيبويه أن يجعل ما أظن أحد هو خيرا منك فصلا، وليس هذا مما حكي عن أهل المدينة) وهذا القول من السيرافي يرد أيضا قول الرضي في شرح الكافية[4] : وجوز أهل المدينة مجيء الفصل بعد النكرة في نحو : ما أظن أحداً هو خيراً منك .

ومع وجاهة ما ذكره ابن مالك من تعليل، لا نرى صحة ما أجازه الكوفيون، بل الصحيح مامشى عليه سيبويه والجمهور؛ لأنه المؤيد بالسماع عن العرب، وبما ورد في القرآن الكريم والشعر العربي .

---

(١) شرح التسهيل ١/١٨٦، ١٨٧ .

(٢) من هامش الكتاب ٢/٣٩٦ .

(٣) هود / ٧٨ .

(٤) ٢/٢٥ .

مايشترط فيما بعده :

يشترط فيما بعد ضمير الفصل أمران أيضا:

أولهما : أن يكون خبرا لمبتدأ في الحال أو في الأصل، وهذا الشرط مفهوم من كلام سيبويه والمبرد، وقد تقدم .

والثاني : أن يكون معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل أل، وهذا الشرط عبر عنه سيبويه بقوله: واعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلا حتى يكون مابعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام فضارع زيدا وعمرا نحو : خير منك ومثلك وأفضل منك وشر منك، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو مضارعها كذلك لا يكون مابعدها إلا معرفة أو ما ضارعها، لو قلت: كان زيد هو منطلقا كان قبيحا حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام[1].

وكذلك تقدم في كلام المبرد إشارة إلى هذا الشرط، وقال الفراء: (لابد من الألف واللام إذا وجدت إليهما السبيل، فإذا قلت : وجدت عبدالله هو خيراً منك أو شرا منك أو أفضل منك ففيما أشبه هذا الفعل النصب والرفع ، والنصب على أن ينوى الألف واللام وإن لم يمكن إدخالهما، والرفع على أن تجعل (هو) اسما، فتقول ظننت أخاك هو أصغرَ منك، وهو أصغرُ منك[2]) .

ونريد أن نوضح هنا قول النحويين معرفة أو كالمعرفة ، فأما المعرفة فقد قصرها بعضهم على المقرون بأل، ونسب ذلك السيوطي إلى الفراء فقال: (ذهب الفراء إلى أنه لا يجوز وقوعه ـ يعني الفصل ـ قبل معرفة بغير اللام، فلم يجز كان زيد هو أخاك، وكان زيد هو صاحب الحمار، ونحوه، وأوجب ابتدائيته ورفع مابعده)[3] وكلام الفراء الذى ذكرناه هنا يؤيد ما قاله السيوطي ، ويلحظ أن سيبويه لم يمثل

(١) الكتاب ٢/٣٩٢ .

(٢) معاني الفراء ١/٤٠٩ .

(٣) همع الهوامع ١/٦٨، ٦٩ .

للمعرفة إلا بالمقرون بأل، ولذلك اقتصر عليه الرضي فقال: (حق الخبر الذى بعد الفصل أن يكون معرفا باللام، لأنه إذا كان كذا أفاد الحصر المفيد للتأكيد، فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل[1]).

والجمهور أطلقوا القول في المعرفة حتى دخل فيها الظاهر والمضمر والمعرف باللام والمضاف كما ذكر السيوطي[2].

وأما قول النحويين : (أو كالمعرفة) فقد فسره ابن يعيش[3] بأنه إشارة إلى باب (أفعل من كذا)؛ لأنه يقع بعد الفصل وإن لم يكن معرفة، وذلك لأنه مشابه للمعرفة من أجل أنه غير مضاف، ويمتنع دخول الألف واللام عليه، لأن الألف واللام تعاقب (من) فلا تجامعها، فجرى مجرى العلم نحو زيد وعمرو في امتناعه من الألف واللام وليس بمضاف مع أن (من) تخصصه؛ لأنها من صلته، فطال الاسم بها فصارت كالصلة للموصول، وذلك نحو: كان زيد هو خيراً منك، وحسبتُني أنا خيرا منك، والرضي[4] يرى ذلك الرأى أيضا، لكنه ذكر وجها آخر للمشابهة بين أفعل التفضيل والمقرون بأل، وهو أن مخصص أفعل التفضيل حرف يقتضيه أفعل التفضيل معنى وهو (من) فهو ملتبس به ومتحد معه كما أن المقرون بأل مخصصه حرف متحد معه وهو اللام .

وكلام سيبويه لم يقتصر على أفعل التفضيل بل مثل أيضا لما هو كالمعرفة بلفظ (مثلك) وقد حذا حذوه ابن مالك[5] عندما قال: ولا يكون مابعده إلا معرفة أو مضارعا لها في عدم قبول التعريف كـ (حسبتك أنت مثله أو خيرا منه) .

وصرح الرضي[6] بأن بعض النحويين جوز وقوع ضمير الفصل قبل مثلك وغيرك

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٤ .

(٢) الهمع ١/ ٦٨ .

(٣) شرح المفصل ٣/ ١١١، ١١٢ .

(٤) شرح الكافية ٢/ ٢٥ .

(٥) شرح التسهيل ١/ ١٨٧ .

(٦) شرح الكافية ٢/ ٢٥ .

نحو: رأيت زيداً هو مثلَك، وهو غيرَك، وكذلك جوز نحو : رأيت مثلك هو مثل زيد، لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما .

كما نقل عن الجزولي أنه أجاز وقوعه بين أفعلي تفضيل نحو: خير من زيد هو أفضل من عمرو قال: ولست أعرف به شاهدا قاطعا ثم قال: وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف إلى المعرفة كقوله تعالى : ﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ [1]﴾
وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو: إني أنا زيد، والحق أن كل هذا ادعاء، ولم يثبت صحتها ببينة أو كلام موثوق به، ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ [1]﴾ ليس بنص إذ يحتمل أن يكون أنا مبتدأ ما بعده خبره والجملة خبر إن .

بلى لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما أظن أحدا هو خيرا منك، وكان خير من زيد هو أفضل من عمرو، ورأيت زيدا هو مثلك أو غيرك، وكان مثلك هو مثل زيد، وكنت أنا أخاك، . . بنصب مابعد صيغة الضمير في ذلك لحكمنا بكونها فصلا، ولا يثبت ذلك بمجرد القياس، وإلغاء الضمير ليس بأمر هين فينبغي أن يقتصر على موضع السماع، ولم يثبت إلا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام أو بين معرفة ونكرة هي أفعل التفضيل كما ذكر سيبويه .

قلت : الذي أجاز وقوعه قبل العلم وقبل المضاف إلى المعرفة هو الكسائي، وقد ذكر ذلك الفراء[2] في توجيهه لقوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ [3]﴾
وقوله تعالى ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ [4]﴾ .

والجمهور يشترطون فيما هو كالمعرفة أن يكون اسما، وخالف في ذلك جمع من النحاة أولهم المازني فإن الرضي[5] يذكر أنه أجاز وقوع ضمير الفصل قبل

(١) يوسف / ٦٩ .

(٢) معانيه ١ / ٤١٠ .

(٣) الأنفال / ٣٢ .

(٤) سبأ / ٦ وانظر معاني الفراء ٢ / ٣٥٢ .

(٥) شرح الكافية ٢ / ٢٥ .

المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه، فشابه الاسم المعرفة، كقوله تعالى: ﴿ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾[1]

ولا يجوز ـ عند المازني ـ زيد هو قال؛ لأن الماضي لا يشابه الأسماء حتى يقال فيه كأنه اسم امتنع دخول اللام عليه، قال الرضي: وهذا الذى قاله دعوى بلا حجة، وقوله تعالى: ﴿ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾

ليس بنص في كونه فصلا؛ لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره، وقوله: لا يجوز زيد هو قال، ليس بشيء، فهو كقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ، وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾.[2]

وممن أجازوا وقوع ضمير الفصل قبل المضارع عبدالقاهر الجرجاني[3]، فقد أجاز ذلك وجعل منه قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ[4] ﴾

وهو عند غيره توكيد أو مبتدأ قال ابن هشام[5]: وتبع الجرجاني أبوالبقاء[6] فأجاز الفصل في ﴿ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾[7]

وابن الخباز فقال في شرح الإيضاح: لا فرق بين كون امتناع أل لعارض كأفعل من والمضاف كمثلك وغلام زيد أو لذاته كالفعل المضارع، وهو قول السهيلي، قال في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ، وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا، وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ[8] ﴾

إنما أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث، لأن بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نمروذ: ﴿ أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ ﴾[9]

---

(١) فاطر / ١٠ .

(٢) النجم / ٤٣، ٤٤ .

(٣) ذكر ذلك ابن هشام في المغني ص ٤٩٤ .

(٤) البروج / ١٣ .

(٥) مغني اللبيب ص ٤٩٤ .

(٦) انظر إملاء ما من به الرحمن ٤/٢١٨ .

(٧) فاطر/ ١٠ .

(٨) النجم ٤٣، ٤٤، ٤٥ .

(٩) البقرة / ٢٥٨ .

وأما الثالث فلم يدعه أحد من الناس، وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى: ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي [1] ﴾ فعطف (يهدى) على (الحق) الواقع خبرا بعد الفصل .

ويستبين لنا من كلام ابن هشام أنه يميل إلى ترجيح ذلك القول، وهو جدير بالقبول كما يتبين من كلام ابن الخباز والسهيلي وابن هشام .

متى يتعين كون الضمير فصلا ؟

خلاصة ما قاله ابن يعيش[2] وابن مالك[3] في هذه المسألة أن الضمير المرفوع المنفصل المستوفي للشروط الستة المتقدمة يتعين جعله فصلا في موضعين .

الموضع الأول : إذا وقع بعد اسم ظاهر، وكان مابعده منصوبا نحو: كان علي هو المنطلقَ، وعلمت أخاك هو الناجحَ، وذلك لأن الضمير إذا وقع بعد ظاهر وانتصب مابعده لا يكون تأكيدا لما قبله، لأن المظهر لا يؤكد بالمضمر، ولا يكون مبتدأ لا نتصاب ما بعده فيتعين جعله فصلا .

الموضع الثاني : إذا دخلت عليه لام الابتداء وكان ما بعده منصوبا نحو : إن كنت لأنت الكريمَ وإن كان زيد لهو الظريفَ، وإن كنا لنحن الصالحين، وذلك لأن الضمير إذا دخلت عليه لام الابتداء وانتصب ما بعده لا يكون تأكيدا لما قبله، لأن لام الابتداء لا تدخل على التأكيد ولا يكون مبتدأ لانتصاب مابعده فيتعين جعله فصلا .

وفي غير هذين الموضعين يحتمل الضمير أن يكون للفصل أو لغير الفصل، فإذا كان المخبر عنه ضميرا جاز جعله فصلا أو توكيدا لذلك المضمر نحو: كنت أنت الفاضلَ وعلمتك أنت الفاضلَ، وإذا كان مابعده مرفوعا جاز جعله فصلا أو مبتدأ

---

(١) سبأ / ٦ .

(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٦ .

(٣) شرح التسهيل ١/ ١٨٨ .

شريطة أن يكون ماقبله مرفوعا كذلك نحو: زيد هو المنطلق وقوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ[1]﴾

والتمييز بين الفصل والتوكيد، وبين الفصل والمبتدأ لا يحتاج إليه عند تعين الفصل، وذلك في الموضعين السابق ذكرهما.

فإذا لم تتعين فصلية الضمير واحتمل كونه توكيدا لضمير مخبر عنه نحو: كنت أنا المخلص، وكان هو المهمل، فرق بين التوكيد والفصل بالنظر في غرض المتكلم ومقام السامع، فإذا كان غرض المتكلم إفادة اختصاص ماقبل الضمير بما بعده فالضمير للفصل، وإذا لم يكن غرضه ذلك فالضمير مؤكد لما قبله.

وكذلك إذا لم تتعين فصلية الضمير واحتمل كونه مبتدأ وما بعده خبر عنه نحو: محمد هو المخلص فرق بين المبتدأ والفصل بالنظر في غرض المتكلم ومقام السامع، فإذا كان الغرض هو إفادة اختصاص ماقبل الضمير بما بعده فالضمير للفصل، وإذا لم يكن غرضه ذلك فالضمير مبتدأ.

وهذه التفرقة يترتب عليها أمران: أمر يتعلق بالإعراب وآخر يتعلق بالمعنى فالذي يتعلق بالإعراب هو أن الضمير إذا عد فصلا لم يكن له محل من الإعراب وإذا عد مبتدأ فمحله الرفع بالابتداء، وإذا عد مؤكِّدا فمحله بحسب المؤكَّد لأن التوكيد تابع له في الإعراب.

والذي يتعلق بالمعنى هو ما ذكرناه من إفادة اختصاص ما قبل الضمير بما بعده إذا كان للفصل، وخلو المعنى من ذلك إذا لم يكن الضمير للفصل.

هذا، وللسيوطي[2] في تقرير هذا الموضع كلام أكثر تفصيلا وتفريعا، وهو يخالف في بعض تفصيلاته مانقلناه عن ابن يعيش وابن مالك، وذلك حيث يقول: وإنما يتعين فصلية هذا الضمير في صورتين:

---

(١) البقرة آية ٥.

(٢) همع الهوامع ١/٦٩.

الأولى : أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب نحو : ظننت زيدا هو القائم؛ إذ لا يمكن الابتـدائية لنصب ما بعـده، ولا البـدلية لنصب ماقبله، ولا التوكيد لأن المضمر لا يؤكد الظاهر .

والثانية : أن يليه منصوب ويقرن بلام الفرق نحو: إن كان زيد لهو الفاضلَ، وإن ظننت زيداً لهو الفاضلَ لامتناع الابتدائية لما سبق والتبعية لدخول اللام عليه

وأقول : الصورة الأولى فيما ذكره السـيوطي داخلة في الموضع الأول فيما ذكرناه، وماذكرناه أعم مما ذكره؛ لأنه يدخل فيه ما كان بعد اسم مرفوع نحو كان محمد هو المجدَّ، والصورة الثانية فيما ذكره لا تختلف عن الموضع الثاني فيما ذكرناه .

ثم يقول السـيوطي : فإن رفع ما قبله نحو: زيد هو القائم احتمل أن يكون فصلا وأن يكون مبتدأ ثانيا وأن يكون بدلا .

وهذا الذى أجازه من إعرابه بدلا أجازه أبوحيان في الارتشاف[1]، وهو يخالف ما ترجح لدى المحققين من النحاة من أن المضمر لا يبدل من الظاهر[2].

ويقول السـيوطي : فإن كان المرفوع قبله ضميرا نحو : أنت أنت القائمُ احتمل الثلاثة والتوكيد أيضا .

وأقـول : الأوجه الأربعة أجازها أبوحيان قبله، ولا نوافقهما على إعراب أنت الثاني بدلا من الأول؛ لأن الراجح أن الضمير لا يبدل من الضمير .

ويقول السـيوطي : وإن كان قبله رفع وبعده نصب ولا لام أو عكسـه نحو : كان زيد هو القائمَ ، وكنت أنت القائمَ .

وان زيداً هو القائمُ، وانك أنت القائمُ .

احتمل في الأولى ماعدا الابتداء وفي الثانية ماعدا البدل .

وأقول : الضمير في : كان زيد هو القائم لا يحتمل كونه توكيدا؛ لأن الظاهر

(١) ارتشاف الضرب ١/٤٩٤ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢/٦٢٠، ٦٢١، والتصريح ٢/١٥٩، ١٦٠ ومنهج السالك على الألفية ٣/١٣٠ .

لا يؤكد بالضمير[1]، كما أنه لا يحتمل البدلية؛ لأن الراجح أن الضمير لا يبدل من الظاهر والضمير في (كنت أنت القائم) لا يحتمل البدلية، لأن الراجح أن المضمر لا يبدل من المضمر .

والضمير في (إن زيدا هو القائم) لا يحتمل التوكيد، لما بيناه .

ويقول السيوطي : وإن كان بين منصوبين والأول ضميرا احتمل الفصل والتأكيد نحو ظننتك أنت القائم، وتتعين فيه الابتدائية إذا وقع بعد مفعول ظننت ووقع بعده مرفوع نحو: ظننت زيدا هو القائمُ، وظننتك أنت القائمُ .

أحكام ضمير الفصل :

١ ـ تقدم من أحكام ضمير الفصل أنه لا يقع إلا بين جزأي الجملة فلا يقع بين الحال وذي الحال، ولا في صدر الكلام، ونذكر هنا سائر أحكامه فنقول :

٢ ـ من أحكامه أيضا أنه لا يتقدم مع الخبر إذا تقدم، فلا يقال : هو القائم زيد ولا هو القائم ظننت زيدا، وعلة ذلك أن الخبر بتقدمه على المخبر عنه يؤمن التباسه بالصفة؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف، فلا يحتاج مع تقدم الخبر إلى ضمير الفصل، وقد حكى عن الكسائي إجازة ذلك قياسا على نحو قوله تعالى : ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ﴾[2]
حيث جعل الضمير فيه فصلا مع الأمن من اللبس؛ لأن الضمير لا ينعت[3]. وأبطل ابن مالك ماذهب إليه الكسائي وقال في شرح التسهيل: (لما كانت فائدة الفصل صون الخبر من توهمه تابعا لزم من ذلك الاستغناء عنه إذا قدم الخبر، لأن تقدمه يمنع من توهمه تابعا إذ التابع لا يتقدم على المتبوع، فلو قدم المفعول الثاني في : حسبت زيدا هو خيرا منك لترك الفصل لعدم الحاجة إليه مع كونه في محله، فلأن

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤١، ٤٢ والدر المصون ٣/٥١٠ .

(٢) المائـدة / ١١٧ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٢/٢٦ والتذييل والتكميل لأبي حيان ص ٥٥٢ .

يترك ولا يجاء به بعد الخبر المقدم أحق وأولى فظهر بهذا بطلان ما أجازه الكسائي رحمه الله من ذلك[1]).

٣ - ومن أحكامه أنه لا يتوسط بين كان واسمها أو ظن ومفعولها الأول، فلا يقال: كان هو القائم زيد، ولا ظننت هو القائم زيدا، وأجاز ذلك بعضهم وقد حكي إجازة ذلك عن الكسائي نحو: كان هو القائم زيد، قال أبوحيان: وإذا كان قد روي عنه الإجازة مع التقديم على كان فلأن يجوز ذلك مع التوسط أولى[2].

قال السيوطي[3]: فلو تقدم مفعولا ظننت عليها جاز وقوع الفصل بينهما نحو: زيدا هو القائم ظننت، وإن تقدم الأول، وتأخر الثاني نحو: زيدا ظننت هو القائم ففي جواز ذلك نظر. قاله أبوحيان.

٤ - ومن أحكامه أنه لا يقع بين خبرين في معنى خبر واحد فلا تقول ظننت هذا الحلو هو الحامض؛ لأن الثاني ليس بالمعول عليه وحده، وقيل بدخوله بينهما[4]. وقد تناول الرضي هذه المسألة فذكر أن بعض النحويين أجاز الفصل بين الخبرين إذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام نحو: هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الأول، قال: وأنا لا أعرف به شاهدا قطعيا[5].

٥ - ومن أحكامه أنه إذا وقع قبله (الا) نحو: ما كان زيد إلا هو الكريمُ وجب عند البصريين إعراب الضمير مبتدأ وما بعده خبر، والجملة خبر لـ (كان) ولا يجوز عندهم إعراب الضمير فصلا، وجوز ذلك الكسائي[6].

٦ - ومنها أنه إذا وقع قبله (لا) النافية نحو: كان زيد لا هو العالم ولا هو الصالح

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٨٨/١ .

(٢) التذييل والتكميل لأبي حيان ص٥٥٢ .

(٣) الهمع ٦٩/١ .

(٤) التذييل والتكميل لأبي حيان ص٥٥٢ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٢٦/٢ .

(٦) ارتشاف الضرب ٤٩١/١ والهمع ٦٩/١ .

وجب إعراب الضمير مبتدأ عند الفراء، ولا يجوز عنده أن يجعل فصلا، وأجاز ذلك البصريون؛ لأن (لا) لا تصلح فارقة بين النعت والمنعوت[1].

٧ ـ ومنها أنه إذا وقع بعده مشتق رافع للسببي نحو: ظننت محمدا هو الناجح أخوه، فإن طابق الضمير الاسم الذي قبله كما في المثال فقال البصريون: تتعين فيه الابتدائية ولا يجوز الفصل، وجوزه الكسائي، وفصل الفراء بين أن يكون الوصف خلفا من الموصوف فيوافق الكسائي أو غير خلف فيوافق البصريين .

وان لم يطابق الضمير الاسم الذى قبله نحو: كان محمد هي الناجحة أخته . فالبصريون يمنعون هذا التركيب أصلا لا برفع ولا بنصب لتقدم الضمير على الظاهر وجوزه الكسائي على الفصل[2].

٨ ـ ومنها أنه إذا عطف عليه بالواو، فإن كرر الضمير تعين في المعطوف الرفع إن اختلف الخبران نحو: كان زيد هو القائمُ وهو القائمَ وهو الأميرُ، وأجاز هشام نصبه .

فإن اتفقا نحو : كان زيد هو المقبلُ وهو المدبرُ فالرفع في المقبل والمدبر عند البصريين فقط، وأجاز النصب الفراء وهشام .

وإن لم يكرر الضمير جاز النصب اتفاقا نحو: كان زيد هو المقبلَ والمدبرَ[3] والعطف بـ (لا) و (لكن) كالواو فيما ذكر نحو كان زيد هو القائم لا هو القاعد وما كان زيد هو القائمَ لكن هو القاعدُ[4].

---

(١) المصدران السابقان .

(٢) همع الهوامع ١/٦٩، ٧٠ .

(٣) كذا قال أبوحيان وتبعه السيوطي ولعل المراد باتفاق الخبرين أن يكونا على هيئة واحدة في الاشتقاق أو الجمود، كما يظهر من تمثيل الشيخين ، أو الاتفاق معنوى؛ لأن المقبل عندك مدبر عند آخرين، والمقبل على شيء مدبر عن سواه .

(٤) المصدر السابق وارتشاف الضرب ١/٤٩٢ .

٩ ـ ومن أحكامه أنه يجوز جعله مبتدأ ورفع ما بعده على الخبرية، وذلك مقيس عند بعض العرب، قال سيبويه[1]: وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه. فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدا هو خيرٌ منك، وحدثنا عيسى أن ناسا كثيرا يقرءونها: ﴿وَمَا ظَلَمْنَـٰهُمْ وَلَـٰكِن كَانُواْ هُمُ الظَّالِمُون[2]﴾
وقال الشاعر قيس بن ذريح :

تبكي على لبنى وأنت تركتها　　　وكنت عليها بالملا أنت أقدرُ[3]

وكان أبوعمرو يقول : إن كان لهو العاقلُ .

وقد أفاد الأخفش[4] أن هذه اللغة لغة بني تميم يرفعون الفصل على الابتداء ومابعده خبر مطلقا، ويقرءون ﴿إن تَـرَنِ أَنَا أَقَلُّ﴾[5].
و ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خيرٌ ﴾[6].

وقد أطلق ابن يعيش[7] القول بالجواز في ذلك فقال: (ويجوز رفع مابعد هذه المضمرات سواء أكان قبلها معرفة أو بعدها أو لم تكن، وذلك نحو قولك: ماظننت أحدا هو خيرٌ منك فأحدا مفعول أول وقولك هو خير منك مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني، وكذلك لو قلت: ماظننت زيدا هو قائم كل ذلك جائز، وكذلك تقول: زيد هو القائمُ وإن زيدا هو العالمُ وظننت محمدا هو الشاخص، وكنت أنا الراكب، وهو استعمال ناس كثير من العرب حكاه سيبويه) .

(١) الكتاب ٢/٣٩٢، ٣٩٣ .

(٢) الزخرف / ٧٦، وهذه قراءة عبدالله وأبي زيد النحوي. انظر البحر المحيط ٨/٢٧ وشواذ ابن خالويه ص١٣٦ .

(٣) البيت من شواهد المقتضب أيضا ٤/١٠٥ وابن يعيش ٣/١١٢ والبحر ٨/٢٧ .

(٤) معانيه ٢/٥٤٣ .

(٥) الكهف / ٣٩ .

(٦) المزمل / ٢٠ . وهي قراءة أبي السمال . شواذ ابن خالويه ص١٦٤ .

(٧) شرح المفصل ٣/١١٢.

قلت : وهذه اللغة ترجح قول من ذهبوا إلى اسمية ضمير الفصل؛ لأنه لو كان حرفا لما اتجه هؤلاء إليه بالإسناد وجعلوه مبتدأ ومابعده خبر؛ لأن الإسناد إلى اللفظ دليل على اسميته .

القسم الثاني
في توجيه بعض الشواهد الخاصة بضمير الفصل

أولا : من القرآن الكريم :

١ ـ قوله تعالى : ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ[1]﴾

أجاز النحويون فيه أن يكون الضمير (هم) فصلا لا موضع له من الإعراب، وأجازوا أن يعرب مبتدأ ثانيا خبره (المفلحون) والجملة خبر (أولئك) وهو المبتدأ الأول .

وقد ذكر الزجاج[2] هذين الاعرابين في معانيه، ذكر فائدة ضمير الفصل، وهي الإعلام بأن الخبر مضمون وأن الكلام لم يتم، وذكر من شروطه كون الخبر معرفة أو مايشبه المعرفة، وذكر أن (هو) بمنزلة (ما) اللغو في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[3]

وكذلك أجاز الوجهين أبوالبقاء[4] والزمخشري[5] وغيرهما[6]، وقال الزمخشري مبينا فائدة ضمير الفصل في الآية : (هم) فصل، وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره .

وقد فصل الألوسي[7] القول في إعراب الضمير في الآية وإفادته للتوكيد والحصر

(١) البقرة / ٥ .

(٢) معاني القرآن واعرابه ١/٣٧، ٣٨ .

(٣) آل عمران / ١٥٩ .

(٤) إملاء ما من به الرحمن ١/٣٥ .

(٥) الكشاف ١/١٤٦ .

(٦) انظر تفسير القرطبي / ١٥٨ ط دار الشعب .

(٧) روح المعاني ١/١٢٥ .

فقال: (هم يحتمل أن يكون فصلا أو بدلا فيكون (المفلحون) خبرا عن أولئك، أو مبتدأ، والمفلحون خبره، والجملة خبر أولئك، وهذه الجملة لا تخلو عن إفادة الحصر كما لا يخفى، وقد ذكر غير واحد أن اللام في (المفلحون) حرف تعريف بناء على أن المراد الثبات على الفلاح، فهو ـ حينئذ ـ مما غلبت عليه الاسمية أو ألحق بالصفة المشبهة، فهي إما للعهد الخارجي للدلالة على أن المتقين هم الذين بلغك أنهم مفلحون في العقبى، وضمير الفصل إما للقصر وإما لمجرد تأكيد النسبة، ولا استبعاد في جريان القصر قلبا أو تعيينا بل إفرادا أيضا، أو للجنس فتشير إلى مايعرفه كل أحد من هذا المفهوم، فإن أريد القصر كان الفصل لتأكيد النسبة ولتأكيد الاختصاص أيضا، وان أريد الاتحاد كان لمجرد تأكيد النسبة.

قلت: ما أجازه الألوسي من إعراب (هم) بدلا من أولئك يخالف ماترجح لدى المحققين من أن الضمير لا يبدل من الظاهر[1].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ [2]﴾ .

ذكر أبوجعفر النحاس في (أنت) هنا ثلاثة أوجه فقال[3]: (أنت) في موضع نصب توكيداً للكاف، وان شئت كانت رفعا بالابتداء و(العليم) خبره، والجملة خبر (ان)، وان شئت كانت فاصلة ولا موضع لها، والكوفيون يقولون: عماد.

ويوضح أبوالبقاء وجه التوكيد فيقول[4]: يجوز أن يكون (أنت) توكيدا للمنصوب، ووقع بلفظ المرفوع لأنه هو الكاف في المعنى، ولا يقع ههنا (إياك) للتوكيد؛ لأنها لو وقعت لكانت بدلا، و(إياك) لم يؤكد بها.

وإذا أعرب هذا الضمير توكيداً فهو في موضع نصب لأن المؤكد به اسم إن وهو منصوب وإذا أعرب مبتدأ فهو في موضع رفع بالابتداء، وأما إذا أعرب فصلا، فليس

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٠، والتصريح ٢/ ١٥٩، ١٦٠ ومنهج السالك ٣/ ١٣٠.

(٢) البقـرة / ٣٢.

(٣) إعراب القرآن لابن النحاس ١/ ٢١١ وانظر مشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ٣٧.

(٤) إملاء مامن به الرحمن ١/ ٩٤، ٩٥.

له موضع من الإعراب عند البصريين وهو الصحيح ؛ لأنه بذلك يشبه الحرف الذي يجاء به لمعنى في غيره كما سبق تقريره، وهو عند الفراء في موضع نصب، وعند الكسائي في موضع رفع ؛ لأن الكوفيين يرون أن ضمير الفصل له موضع الإعراب إما بحسب ما قبله وإما بحسب ما بعده[1]، وهو قول ضعيف رده العلماء كما تقدم بيانه .

وإذا كان الضمير (أنت) في الآية للفصل ففائدته تأكيد الحكم، وتأكيد القصر المستفاد من تعريف المسند[2].

ويشبه هذه الآية في توجيه الضمير فيها قوله تعالى : ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ[3]﴾ وقد ذكر النحاس فيه الأوجه الثلاثة فقال[4] : (هو) رفع بالابتداء، و (التواب) خبره والجملة خبر (إن) ويجوز أن يكون «هو» توكيداً للهاء، ويجوز أن يكون فاصلة .

كما يشبهها في ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ[5]﴾

وقوله : ﴿فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ[6]﴾ -

وقوله : ﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ[7]﴾

وقوله : ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠[8]﴾ .

٣ ـ قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم[9]﴾ .

---

(١) انظر البحر المحيط ١٤٨/١ .

(٢) روح المعاني للألوسي ٢٢٧/١ .

(٣) البقرة / ٣٧ .

(٤) إعراب القرآن له ٢١٥/١ .

(٥) المائدة / ١١٦ .

(٦) المائدة / ١١٨ .

(٧) طـه / ١١ .

(٨) طـه / ١٤ .

(٩) آل عمران / ١٨٠ .

هذه الآية مثل بها سيبويه لضمير الفصل بعد أن ذكر أنه يقع بعد الأفعال الناسخة كـ (كان) وأخواتها، و (ظن) وأخواتها، وعقب عليها بقوله: كأنه قال: ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيرا لهم، ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره (يبخلون)[1].

وهي تقرأ بالتاء (تحسبن) وبالياء (يحسبن[2]) فمن قرأ بالتاء ـ وهو حمزة ـ فالتقدير في قراءته: ولا تحسبن بخل الذين يبخلون فحذف المضاف وهو (بخل) وأقيم المضاف إليه مقامه وهو (الذين)، ومن قرأ بالياء ـ وهم باقي السبعة ـ فالتقدير في قراءتهم كما ذكر سيبويه.

قال السيرافي[3]: وفي هذه القراءة ـ يعني بالياء ـ استشهاد سيبويه، وهي أجود القراءتين في تقدير النحو، وذلك أن الذي يقرأ بالتاء يضمر البخل قبل أن يجري لفظ يدل عليه، والذي يقرأ بالياء يضمر البخل بعد ماذكر (يبخلون).

وعلى تقدير سيبويه في تلك القراءة يكون الموصول فاعل (يحسبن) ومفعوله الأول محذوف تقديره البخل، وقد دل عليه (يبخلون) و«هو» ضمير فصل لا محل له من الإعراب و(خيرا) مفعول ثان لـ (يحسبن) وعلى هذا سار مكي وغيره[4]، وفيها توجيهان آخران:

أولهما: أن الموصول فاعل كما في التوجيه السابق و(هو) ضمير البخل الذي دل عليه يبخلون وهو واقع موقع المفعول الأول وليس ضمير فصل.

وهذا التوجيه ذكره أبوالبقاء[5]، وقد يعترض بأن المفعول الأول لا يكون ضمير رفع بل ضمير نصب.

(١) الكتاب ٢/٣٩١.

(٢) انظر الدر المصون ٣/١١٠ وحاشية الجمل على الجلالين ١/٣٤٠ والكشف لمكي ١/٣٦٦.

(٣) هامش الكتاب ٢/٣٩١.

(٤) المشكل ١/١٦٨ ومنهج السالك للأشموني ٢/٣٥.

(٥) إملاء ما من به الرحمن ٢/١٦٠، ١٦١.

ثانيهما : أن (يحسبن) مسند إلى ضمير الرسول أو ضمير (أحد)، والموصول هو المفعول الأول على حذف مضاف أي بخل الذين. . . ، والمفعول الثاني خيرا، والضمير للفصل وفصليته متعينة هنا ـ كما قال السمين[1] ـ لأنه لا يخلو من أن يكون مبتدأ أو بدلا أو توكيدا، والأول منتف لنصب ما بعده وهو (خيرا) وكذا الثاني لأنه كان يلزم أن يوافق ما قبله في الإعراب فكان ينبغي أن يقال: إياه لا هو، وكذا الثالث لما تقدم . وهذا التوجيه أجازه مكي[2] وأبوحيان[3] .

وأما قراءة حمزة بالتاء فظاهر كلام الزجاج[4] توجيهها بأن الموصول مفعول أول على حذف مضاف أي بخل الذين، وخيرا مفعول ثان، وعليه يكون (هو) فصلا، وهذا التوجيه سار عليه أبوالبقاء[5] ومكي[6] وأبوحيان[7]، والخطاب في الآية للنبي صلى الله عليه وسلم والتقدير: ولا تحسبن يامحمد بخل الذين يبخلون خيرا لهم، وإنما قدر المضاف فيها ليكون المفعول الثاني هو الأول في المعنى لأن (الذين) غير (خيرا) فلابد من إضمار شيء يكون به موافقا لـ (خيرا) في المعنى .

٤ ـ قوله تعالى : ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ [8] ﴾

الضمير (أنت) في هذه الآية يحتمل أن يكون ضمير فصل لا محل له من الإعراب، ويحتمل أن يكون توكيداً للضمير الواقع اسما لكان وهو التاء في (كنت) فيكون حينئذ في محل رفع ، ولا يصح إعراب (أنت) مبتدأ لأن ما بعده وهو

(١) الدر المصون ٣/ ١١٠ .

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٣٦٦ .

(٣) البحر المحيط ٣/ ١٢٧ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٥٠٩، ٥١٠ .

(٥) الاملاء ٢/ ١٦١ .

(٦) الكشف ١/ ٣٦٧ والمشكل ١/ ١٦٨، ١٦٩ .

(٧) البحر ٣/ ١٢٧ .

(٨) المائدة / ١١٧ .

(الرقيب) منصوب في قراءة السبعة[1] وقد ذكر أبوالبقاء وغيره[2] أن (الرقيب) يقرأ بالرفع، وفي شواذ ابن خالويه[3] أن الرفع حكاه أبومعاذ وعليه يكون (أنت) مبتدأ و(الرقيب) خبر له، والجملة خبر لـ (كان) .

ومثل (أنت) في هذه الآية: (نحن) في قوله تعالى: ﴿ إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴾[4] فهو يحتمل الفصلية والتوكيد دون الابتداء[5]

٥ - قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ ﴾[6]

قرأ جمهور القراء هذه الآية بنصب (الحق) وعلى قراءتهم يتعين كون الضمير للفصل، وقد تناول هذه الآية، بالتوجيه علم من أعلام مدرسة البصرة، وعلم من أعلام مدرسة الكوفة وكلاهما بسط مايراه وعبر عن مذهبه، ومن المفيد أن ننقل هنا ماورد في كتابيهما في توجيه تلك الآية، فنبدأ بما قرره أبوالحسن الأخفش، ونثني بما قرره أبوزكريا الفراء، قال أبوالحسن الأخفش[7]:

نصب (الحق) لأن (هو) - والله أعلم - جعلت ههنا صلة في الكلام زائدة توكيدا كزيادة (ما) ولا تزاد إلا في كل فعل لا يستغنى عن خبر، وليست (هو) بصفة لـ (هذا) لأنك لو قلت: رأيت هذا هو لم يكن كلاما، ولا تكون هذه المضمرة من صفة الظاهرة، ولكنها تكون من صفة المضمرة في نحو قوله: ﴿ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ[8] ﴾ و ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾[9]

---

(١) انظر الإملاء ٢/٥٠١ ومغني اللبيب ص ٤٩٧ وروح المعاني ٧/٦٩ .

(٢) انظر الاملاء ٢/٥٠١ وروح المعاني ٧/٦٩ .

(٣) ص ٣٦ .

(٤) الأعـراف / ١١٣ .

(٥) المغني ص٤٩٧ وحاشية الجمل ٢/١٧٤ .

(٦) الأنفـال / ٣٢ .

(٧) معانيه ٢/٤٤٣ - ٤٤٥ .

(٨) الزخـــرف / ٧٦ .

(٩) المزمل / ٢٠ .

لأنك تقول: وجدته هو، وأتاني هو فتكون صفة، وقد تكون في هذا المعنى أيضا غير صفة ولكنها تكون زائدة كما كان في الأول .

وقد يجرى في جميع هذا مجرى الاسم فيرفع ما بعده إن كان ما قبله ظاهرا أو مضمرا في لغة بني تميم في قوله (إن كان هذا هو الحق) (ولكن كانوا هم الظالمون) و(تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجرا) كما تقول : كانوا آباؤهم الظالمون، وإنما جعلوا هذا المضمر نحو قولهم هو وهما وأنت زائداً في هذا المكان ولم يجعل في مواضع الصفة؛ لأنه فصل أراد أن يبين به أنه ليس بصفة مابعده لما قبله، ولم يحتج إلى هذا في الموضع الذى لا يكون له خبر . ا هـ، وفيه إشارة إلى أن ضمير الفصل لا محل له من الاعراب؛ لأنه شبيه بـ (ما) الزائدة وهي حرف لا محل له من الإعراب، وفيه إشارة إلى بعض شروطه وأن فائدته هي الفصل بين الخبر والصفة .

وقال أبوزكريا الفراء[1] :

في (الحق) النصب والرفع إن جعلت (هو) اسما رفعت الحق بهو، وان جعلتها عمادا بمنزلة الصلة نصبت الحق، وكذلك فافعل في أخوات كان، وأظن وأخواتها . كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾[2]

تنصب الحق لأن رأيت من أخوات ظننت .

وكل موضع صلحت فيه يفعل أو فعل مكان الفعل[3] المنصوب ففيه العماد ونصب الفعل، وفيه رفعها لـ (هو) على أن تجعلها اسما، ولابد من الألف واللام إذا وجدت إليهما السبيل، فإذا قلت وجدت عبدالله هو خيرا منك وشرا منك أو أفضل منك ففيما أشبه هذا الفعل النصب والرفع، النصب على أن ينوى الألف

(١) معانيه ١/٤٠٩ .

(٢) سبأ / ٦ .

(٣) قال محقق معاني الفراء: يريد بالفعل الخبر .

واللام وإن لم يمكن إدخالهما، والرفع على أن تجعل (هو) اسما فتقول: ظننت أخاك هو أصغرُ منك وهو أصغرَ منك .

وإذا جئت إلى الأسماء الموضوعة مثل عمرو ومحمد أو المضافة مثل أبيك وأخيك رفعتها فقلت: أظن زيدا هو أخوك وأظن أخاك هو زيد فرفعت، إذ لم تأت بعلامة المردود وأتيت بـ (هو) التي هي علامة الاسم، وعلامة المردود أن يرجع كل فعل لم تكن فيه ألف ولام بألف ولام، ويرجع على الاسم فيكون (هو) عماداً للاسم والألف واللام عماد للفعل .

فلما لم يقدر على الألف واللام، ولم يصلح أن تنويا في زيد لأنه فلان، ولا في الأخ لأنه مضاف آثر الرفع، وصلح في (أفضل منك) لأنك تلقي من فتقول : رأيتك أنت الأفضل، ولا يصلح ذلك في (زيد) ولا في (الأخ) أن تنوى فيها ألفاً ولاما وكان الكسائي يجيز ذلك فيقول : رأيت أخاك هو زيدا ورأيت زيدا هو أخاك .

هذا، وقد أفاد العلماء أن الآية قرئت برفع (الحق) ونسب ذلك الزمخشري[1] إلى الأعمش، ونسبها أبوحيان[2] والسمين[3] إليه وإلى زيد بن علي، وهي قراءة جائزة في العربية كما قال أبوحيان، وتوجه بأن (هو) مبتدأ والحقُّ خبره، والجملة خبر لـ (كان) فتكون موافقة للغة بني تميم التي بينها الأخفش[4].

٦ ـ قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾[5]

في هذا القول ثلاثة أعاريب ذكرها أبوالبقاء العكبري[6] :

أولها : أن يعرب (هؤلاء) مبتدأ و (بناتي) عطف بيان أو بدلا و (هن) مبتدأ ثانيا

(١) الكشاف ١٥٥/٢ .

(٢) البحر ٤٨٨/٤ .

(٣) الدر المصون ٥٩٦/٥ .

(٤) انظر الإملاء ١٠٤/٣ والدر المصون ٩٦/٥ .

(٥) هود / ٧٨ .

(٦) إملاء ما من به الرحمن ٢٩٧/٣ .

و(أطهـرُ) خبـره، والجملة خبر عن (هؤلاء). وهذا التوجيه اقتصر عليه مكي[1]، واستحسنه أبوحيان[2]

والثاني : أن يعرب (هن) ضمير فصل لا محل له من الاعراب، و(أطهر) خبر عن هؤلاء وهذا الإعراب أجازه أبوحيان أيضا .

والثالث : أن يعرب (بناتي) خبرا عن (هؤلاء) و(هن أطهر) مبتدأ وخبر .

وقد ذكر سيبويه[3] أن محمد بن مروان السدي، وهو قارىء أهل المدينة، قرأ (أطهرَ) بالنصب، وحكى عن يونس أن أبا عمرو بن العلاء رأى ذلك لحنا وقال: احتبى ابن مروان في هذه في اللحن، كما نقل الزمخشري[4] أن أبا عمرو بن العلاء قال: من قرأ (هن أطهرَ) بالنصب فقد تربع في لحنه .

وهـذه القـراءة شاذة ليست من المتـواتـر، وقد نسبت أيضا إلى زيد بن علي وسعيد بن جبير[5]، وقـال الـزجـاج[6] : رويت عن الحسن وعن عيسى بن عمر، والـظاهـر أن الزجاج لا يرى وجها لهذه القراءة، لأنه يقول: ليس يجيز أحد من البصريين وأصحابهم نصب (أطهر) ويجيزها غيرهم، والذين يجيزونها يجعلون هن في هذا بمنزلتها في كان، وإذا قالوا (هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم) أجازوا هن أطهرَ لكم كما يجيزون : كان زيد هو أطهرَ من عمرو، و«هذا» ليس بمنزلة «كان»، إنما يجوز أن يقع (هو) وتثنيتها وجمعها عمادا فيما لا يتم الكلام إلا به نحو : كان زيد أخاك لأنهم إنما أدخلوا هو لِيُعْلِمُوا أن الخبر لابد منه وأنه ليس بصفة للأول، وباب (هذا) يتم الكلام بخبره إذا قلت: هذا زيد فهو كلام تام، ولو جاز هذا لجاز جاء

(١) المشكل ١/٤١١ .

(٢) البحر ٥/٢٤٦ .

(٣) الكتاب ٢/٣٩٦، ٣٩٧ .

(٤) الكشاف ٢/٢٨٣ .

(٥) البحر ٥/٢٤٦ .

(٦) النحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي ص٦١١ (رسالة) .

زيد هو أنبلَ من عمرو، وإجماع النحويين الكوفيين والبصريين أنه لا يجوز: قدم زيد هو أنبلَ منك حتى يرفعوا فيقولوا هو أنبلُ منك .

وقد وجه أبوالبقاء[1] هذه القراءة بوجهين :

أولهما : أن يكون (بناتي) خبرا و (هن) فصلا و «أطهر» حالا، والعامل في الحال مافي (هؤلاء) من معنى الفعل وهو أشير، ورد هذا الوجه بأن الفصل لا يقع إلا بين جزأي الجملة، ولا يقع بين الحال وذي الحال، وقد أشار إلى ذلك الزجاج، وصرح به الزمخشري .

والثاني : أن يكون (هن) مبتدأ و (لكم خبره)، و (أطهرَ) حال أيضا، والعامل فيه مافي (هن) من معنى التوكيد بتكرير المعنى، وقيل: العامل (لكم) لما فيه من معنى الاستقرار، وهو معترض بأن فيه تقديم الحال على عاملها الظرف والأكثرون على منعه فتعين كون العامل ما في (هن) من معنى التوكيد .

هذا وللعلماء في توجيه الآية على هذه القراءة وجهان آخران: أحدهما: عن المبرد وابن جني وهو أن هؤلاء مبتدأ و (بناتي هن) مبتدأ وخبر في موضع خبر لـ (هؤلاء) و (أطهرَ) حال. ذكره الزمخشري وأبوحيان والألوسي[2] وهو ضعيف كما ترى .

والثاني : ذكره ابن هشام[3] وهو: أن يكون (هؤلاء بناتي) مبتدأ وخبراً و(هن) توكيد لضمير مستتر في الخبر و (أطهر) حال، ونظر فيه ابن هشام بأن (بناتي) جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين، وقال : الدماميني[4]: قد يمنع كونه غير مؤول بالمشتق، إذ هو في معنى مولوداتي .

---

(١) إملاء مامن به الرحمن ٣/٢٩٧ .

(٢) روح المعاني ١٢/١٠٧ .

(٣) مغني اللبيب ص ٤٩٤ .

(٤) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (رسالة) ص٥٠٠ المجلد الأول / الجزء الأول .

٧ ـ قوله تعالى: ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ﴾[1]

موضع حديثنا فيه هو الضمير (هي) وإنما يكون ضمير فصل على مذهب الكوفيين الذين لا يشترطون فيما قبله أن يكون معرفة .

قال الفراء : موضع (أربى) نصب، وإن شئت رفعت كما تقول: ما أظن رجلا يكون هو أفضلَ منك وأفضلُ منك، النصب على العماد والرفع على أن يجعل (هو) اسما، ومثله قول الله عز وجل: ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾[2] نصب ولو كان رفعا كان صوابا[3].

وقد رد الزجاج وأبوجعفر بن النحاس ماذهب إليه الفراء من جعل (هو) في الآية عمادا فقال الزجاج زعم الفراء أن موضع (أربى) نصب و (هي) عماد، وهذا خطأ، (هي) لا تدخل عمادا ولا فصلا مع النكرات، وشبهه بقوله: (تجدوه عند الله هو خيرا) و (تجدوه) الهاء فيه معرفة، و «أمة» نكرة[4].

وقال أبوجعفر بعد أن ذكر مذهب الفراء: هذا خطأ عند الخليل وسيبويه رحمهما الله، ولا يجوز ولا يشبه (تجدوه عند الله هو خيرا) لأن الهاء في (تجدوه) معرفة، و (أمة) نكرة، ولا يجوز عندهما : ما كان أحد هو جالسا، وقال الخليل لا تكون (هو) زائدة إلا في المعرفة، وعنده أن كونها مع المعرفة زائدة عجب، فكيف تزاد مع النكرة؟ فالقول أن (أربى) في موضع رفع، لأنه خبر المبتدأ، والجملة خبر (تكون)[5]. وقد ارتضى أبوالبقاء[6] مذهب البصريين في توجيه الآية، وأجاز في (تكون) أن تكون تامة فاعلها (أمة) وجملة (هى أربى من أمة) في موضع رفع صفة لهذا الفاعل وكذلك اختار مذهب البصريين أبوحيان[7]، والسمين[8]، ويبدو من

(١) النحل / ٩٢ .

(٢) المزمل ٢٠ .

(٣) معاني الفراء ٢/١١٣ .

(٤) معاني القرآن للزجاج عن النسخة ٢٤٨ تفسير (مخطوطة بدار الكتب المصرية) .

(٥) إعراب القرآن لابن النحاس ٢/٤٠٧ .

(٦) الإملاء ٣/٤٦٠، ٤٦١ .

(٧) البحر ٥/٥٣١ .

(٨) عن حاشية الجمل ٢/٥٩٥ .

كلام مكي في المشكل[1] أنه يلتمس الحجة للكوفيين؛ لأنه قال بعد أن ذكر مذهبهم: (هو قياس قول البصريين؛ لأنهم أجازوا أن تكون هي وهو وأنت وأنا وشبه ذلك فواصل لا موضع لهن من الإعراب مع كان وأخواتها وإن وأخواتها وظن وأخواتها إذا كان بعدهن معرفة أو ما قارب المعرفة، وأربى من أمة هو ممايقرب من المعرفة لملازمة (من) لـ (أفعل) ولطول الاسم لأن (من) ومابعدها من تمام أفعل، وإنما فرق البصريون في هذه الآية، ولم يجيزوا أن تكون (هي) فاصلة؛ لأن اسم كان نكرة، ولو كان معرفة لحسن وجاز).

٨ ـ قوله تعالى: ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾[2]

هذه الآية مثل بها سيبويه[3] بعد أن قرر أن الفصل لا يحسن كونه فصلا حتى يكون ما بعده معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف، واللام، وأجاز أن يكون (أنا) فصلا أو صفة، ويعني بالصفة التوكيد.

وهذا الذي أجازه إنما يجوز في قراءة جمهور القراء بنصب (أقلَّ)، وقد قرأ عيسى بن عمر برفعه، وعلى قراءته لا يكون (أنا) ضمير فصل بل يكون مبتدأ خبره أقل، وقد أشار إلى ذلك الفراء فقال[4]: (أنا) إذا نصبت (أقل) عماد، وإذا رفعت (أقل) فهي اسم، والقراءة بهما جائزة.

وفصل أبوجعفر النحاس في توجيه الآية على القراءتين فقال: (أنا) فاصلة لا موضع لها من الإعراب، ويجوز أن تكون في موضع نصب توكيدا للنون والياء.

وقرأ عيسى بن عمر (إن ترن أنا أقلُّ منك مالا) بالرفع بجعل (أنا) مبتدأ و (أقلُّ) خبره والجملة في موضع المفعول الثاني، والمفعول الأول: النون والياء إلا أن الياء

(١) ٢/٢٠، ٢١.
(٢) الكهف / ٣٩.
(٣) الكتاب ٢/٣٩٢.
(٤) معانيه ٢/١٤٥.

حذفت لأن الكسرة تدل عليها ، وإثباتها جيد بالغ وهو الأصل ؛ لأنها الاسم على الحقيقة وإنما النون جيء بها لعلة[1].

وهذا التوجيه مشى عليه أبوالبقاء العكبري[2] وأبومحمد مكي[3] بدون تفرقة بين كون الرؤية في (ترن) علمية أو بصرية ، وفرق أبوحيان[4] والسمين الحلبي[5] بين أن تكون الرؤية علمية فيجوز في (أنا) الفصلية والتأكيد ، وأن تكون بصرية فيتعين فيها التأكيد ، قال السمين : إذا جعلتها بصرية تعين في (أنا) أن يكون توكيداً لا فصلا لأن شرطه أن يقع بين مبتدأ وخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر .

وكذلك يختلف الإعراب في قراءة عيسى بن عمر بحسب الرؤية ، فإن كانت علمية كان المبتدأ والخبر (أنا أقلُّ) في موضع المفعول الثاني لـ (ترن) وإن كانت بصرية كانت الجملة في موضع حال .

٩ ـ قوله تعالى : ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾[6]

هذه الآية مثل بها سيبويه لما قرره من أن ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر[7] . وتمثيله هذا يتم على قراءة جمهور القراء بنصب الحق وقد ذكر الفراء وأبوجعفر النحاس رفع (الحق) على أنه وجه جائز ، فقال الفراء[8] : قوله (هو الحق) (هو) : عماد لـ (الذى) فتنصب (الحق) إذا جعلتها عمادا ، ولو رفعت (الحق) على أن تجعل هو اسما كان صوابا .

---

(١) إعراب القرآن لابن النحاس ٢/٤٥٧ .

(٢) الإملاء ٣/٥١٨ ، ٥١٩ .

(٣) المشكل ٢/٤٢ .

(٤) البحر ٦/١٢٩ .

(٥) عن حاشية الجمل ٣/٢٥ .

(٦) سبأ / ٦ .

(٧) الكتاب ٢/٣٩٠ .

(٨) معانيه ٢/٣٥٢ .

وقال النحاس[1] : (الذي) في موضع نصب على أنه مفعول أول لـ (يرى) و(الحق) مفعول ثان و(هو) فاصلة، والكوفيون يقولون: عماد، ويجوز الرفع على أن يكون (هو) مبتدأ و(الحق) خبره، والنصب أكثر فيما كانت فيه الألف واللام عند جميع النحويين، وكذا ما كان نكرة لا تدخله الألف واللام فيشبه المعرفة .

وما أجازه هؤلاء من الرفع وردت به قراءة شاذة حكاها أبومعاذ[2]، ونسبها أبوحيان[3] إلى ابن أبي عبلة، وقال في توجيهها: جعل (هو) مبتدأ و(الحق) خبره، والجملة في موضع المفعول الثاني لـ (يرى) وهي لغة تميم، يجعلون ماهو فصل عند غيرهم مبتدأ، قاله أبوعمر الجرمي، قلت: وقد تقدم هذا الكلام في حديث الأخفش أستاذ الجرمي في أحكام ضمير الفصل .

هذا، وقد وجه أبوالبقاء[4] والزمخشري[5] قراءتي النصب والرفع في الآية بنحو ما ذكرناه، ويشبه هذه الآية في توجيه قراءة النصب قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ[6] ﴾.

١٠ ـ قوله تعالى : ﴿ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾[7]

موضع حديثنا في الآية هو الضمير (هو) حيث أجاز بعض النحويين أن يكون ضميرا للفصل مخالفا بذلك ما اشترطه جمهور النحويين في ضمير الفصل من أن يكون ما بعده معرفة أو قريبا من المعرفة، وهو يستلزم كونه اسما، وفي كلام أبي جعفر النحاس تصريح بإجازة كون الضمير للفصل، فقد قال في توجيه الآية : (مكر أولئك) : مبتدأ و(هو) ابتداء ثان و(يبور) خبر الثاني ، ويجوز أن يكون خبرا

---

(١) إعراب القرآن له ٣/٣٣٢ .

(٢) شواذ القراءات لابن خالويه ص ١٢١ .

(٣) البحر ٧/٢٥٩ .

(٤) الإملاء ٤/٢٠٤ .

(٥) الكشاف ٣/٢٨٠ .

(٦) الصافات / ٧٧ .

(٧) فاطر / ١٠ .

عن الأول ويكون هذا زائدة[1]، وهذا معناه أنه يجيز كون مابعد ضمير الفصل فعلا .

وقد أجاز العكبري[2] أيضا كون الضمير في الآية للفصل، ونقل السمين[3] وأبوحيان[4] تلك الإجازة عنه وعن الحوفي، وقال السمين: هذا مردود بأن الفصل لا يقع قبل الخبر إذا كان فعلا إلا أن الجرجاني جوز ذلك، وقال أبوحيان: والفاصلة لا يكون مابعدها فعلا، ولم يذهب إلى ذلك أحد فيما علمناه إلا عبدالقاهر الجرجاني في شرح الإيضاح له، فإنه أجاز في كان زيد هويقوم أن يكون هو فصلا، ورد ذلك عليه. ا هـ قلت: قد تقدم كلام أبي جعفر النحاس وأنه يفهم منه إجازة كون مابعد الفصل فعلا .

وعلى هذا يكون الجرجاني قد تبع النحاس في تلك الإجازة .

هذا . وقد أجاز العكبري في (هو) أن يكون توكيدا، ورده السمين بأن الضمير لا يؤكد الظاهر .

١١ ـ قوله تعالى : ﴿ وَنَصَرْنَٰهُمْ فَكَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴾[5]

موضع حديثنا في الآية هو لفظ (هم) وقد أجاز فيه العلماء أن يكون ضميراً للفصل لا محل له من الإعراب، وأجازوا فيه أيضا وجهين :

الأول : أن يكون توكيدا لواو الجماعة الواقعة اسما لكان فيكون في موضع رفع .

والثاني : أن يكون بدلا من واو الجماعة فيكون كذلك في موضع رفع .

(١) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣/٣٦٥ .

(٢) الإملاء ٤/٢١٨ .

(٣) عن حاشية الجمل ٣/٤٨٩ .

(٤) البحر ٧/٣٠٤ .

(٥) الصافات /١١٦ .

وممن أجازوا الأوجه الثلاثة السمين[1] وأبوحيان[2] والألوسي[3] واستظهر السمين كون الضمير للفصل .

١٢ ـ قوله تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾[4]

موضع حديثنا هو الضمير (هم) فقد أجاز فيه النحويون أن يكون ضميرا للفصل لا محل من الإعراب، وهذا لا يكون إلا على قراءة جمهور القراء بنصب الظالمين .

قال أبوجعفر النحاس[5] : (الظالمين): خبرَ كان و(هم) عند سيبويه فاصلة لا موضع لها من الإعراب بمنزلة «ما» في قوله جل وعز ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾[6] والكوفيون يقولون : هم عماد، قال الفراء[7] : وفي حرف عبدالله بن مسعود (ولكن كانوا هم الظالمون) قال أبوجعفر: وعلى هذا يكون (هم) في موضع رفع بالابتداء، و(الظالمون) خبر الابتداء، والابتداء وخبره خبر كان كما تقول: كان زيد أبوه خارج .

وقد أجاز السمين[8] في قراءة الجمهور أن يكون (هم) كذلك توكيدا لواو الجماعة في (كانوا) والرفع الذي نسبه الفراء والنحاس إلى عبدالله بن مسعود نسبه أبوحيان[9] والسمين إلى عبدالله وأبي زيد النحويين، وخرجت هذه القراءة على أن (هم) مبتدأ و (الظالمون) خبره والجملة خبر لـ (كان) وهي واردة على لغة بني

---

(١) عن حاشية الجمل ٣/٥٥٠ .

(٢) البحر ٧/٣٧٢ .

(٣) روح المعاني ٢٣/١٣٨ .

(٤) الزخرف / ٧٦ .

(٥) إعراب القرآن له ٤/١٢١ .

(٦) النساء / ١٥٥ .

(٧) معانيه ٣/٣٧ .

(٨) عن حاشية الجمل ٤/٩٧ .

(٩) البحر ٨/٢٧ .

تميم[1]، قال أبوحيان: وذكر أبوعمر الجرمي أن لغة تميم جعل ماهو فصل عند غيرهم مبتدأ ويرفعون مابعده على الخبر، وقال أبوزيد: سمعتهم يقرءون: (تجدوه عند الله هو خيرٌ وأعظمُ أجراً)[2] يعنى برفع خير وأعظم، وقال قيس بن ذريح:

تحن إلى ليلى وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدر[3]

وقال سيبويه[4]: رؤبة كان يقول: أظن زيدا هو خير منك يعني بالرفع. ا. هـ وتقدم ذكر لغة بني تميم في كلام أبي الحسن الأخفش[5].

١٣ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَىٰ﴾[6]

أجاز العلماء هنا في (هم) أن يكون ضمير فصل لا محل له من الإعراب، وأجازوا أن يكون تأكيدا للضمير المنصوب في (إنهم) وقد أجاز الوجهين أبوحيان[7] والألوسي[8].

١٤ ـ قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[9]

هذا من الآيات التي مثل بها سيبويه رحمه الله، وموضع الحديث فيها لفظ (هو) في قراءة جمهور القراء بنصب (خيرا) يحتمل أن يكون ضميرا للفصل لا محل له من الإعراب، وقد عده كذلك أبوجعفر النحاس[10]، ومكي[11]، والزمخشري[12]، قال في الكشاف (خيرا) ثاني مفعولي وجد، و (هو) فصل، وجاز وإن لم يكن بين معرفتين، لأن (أفعل من) أشبه في امتناعه من حرف التعريف المعرفة.

(١) المصدر السابق.
(٢) المزمل / ٢٠.
(٣) البحر المحيط ٢٧/٨.
(٤) الكتاب ٣٩٢/٢.
(٥) وانظر معاني الأخفش ٥٤٣/٢.
(٦) النجم / ٥٢.
(٧) البحر ١٧٠/٨.
(٨) روح المعاني ٧١/٢٧.
(٩) المزمل / ٢٠.
(١٠) إعراب القرآن له ٦٣/٥.
(١١) المشكل ٤٢٢/٢.
(١٢) الكشاف ١٧٩/٤.

وأجـاز أبـوحيان[1] في هذا الضمير أيضـا أن يكون تأكيداً لضمير النصب في (تجدوه) قال: ولم يذكر الزمخشري والحوفي وابن عطية في إعراب (هو) إلا الفصل.

وأجاز العكبري فيه وجها ثالثا وهو أن يكون بدلا، ورد ذلك أبوحيان وقال: لو كان بدلا لطابق في النصب فكان يكون (إياه).

وقد قرئت الآية في الشاذ برفع خير، ونسب أبوحيان تلك القراءة لأبي السمال وأبي السميفع، وذكر أن الضمير يكون في تلك القراءة مبتدأ و «خير» خبر له، ثم نقل عن أبي زيد أنه لغة بني تميم، يرفعون مابعد الفاصلة يقولون: كان زيد هو العاقلُ بالرفع، قال: وهذا البيت لقيس بن ذريح :

تحن إلى ليلى وأنت تركتها   وكنت عليها بالملا أنت أقدر

قال أبـوعمر الجرمي : أنشد سيبويه هذا البيت شاهدا للرفع والقوافي مرفوعة ويروى أقدرا .

ثانياً : من الحديث الشريف :

١٥ ـ ورد في صحيح البخاري في كتاب الجنائز أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يحدث: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه . .)[2] .

وورد أيضا في صحيح مسلم في كتاب القدر أن أباهريرة رضي الله عنه كان يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه . . .[3])

---

(١) البحر ٣٦٧/٨ .

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢٣/٧ .

(٣) صحيح مسلم ٥١٢/٥ .

وفي معنى هذا الحديث أورد سيبويه عبارة تدخل في مجال الحديث عن ضمير الفصل لاشتمالها عليه، ولم يصرح بكونها حديثا، ويحسن بنا أن ننقل نصه في ذلك قال :

وأما قولهم : (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه) ففيه ثلاثة أوجه : فالرفع وجهان والنصب وجه واحد .

فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمرا في (يكون) والأبوان مبتدآن وما بعدهما مبني عليهما كأنه قال : حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه . .

والوجه الآخر : أن تعمل يكون في الأبوين، ويكون هما مبتدأ ومابعده خبرا له .

والنصب على أن تجعل (هما) فصلا[1] .

ونص أبومحمد الصيمري في التبصرة والتذكرة[2] على أن ذلك حديث مرفوع ، وذكر في توجيهه ثلاثة أوجه فقال: يجوز أن يكون (هما) فصلا على أن تضمر في (يكون) ما يعود على المولود فيجعل اسم يكون، ويجعل (أبواه) مبتدأ واللذان يهودانه خبر المبتدأ و (هما) فصل، والتقدير حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه ثم فصل بينهما .

ويجوز أن تجعل (هما) غير فصل، ويكون مبتدأ ومابعده خبر والجملة خبر يكون واسمها أبواه .

ويجوز النصب في (اللذين) على أن تجعلهما خبر (يكون) و(أبواه) اسمها وعلى هذا الوجه لا يكون هما إلا فصلا .

---

(١) الكتاب ٢/٣٩٣، ٣٩٤ .

(٢) ١/٥١٤، ٥١٥ .

ويلحظ أن هذه الأوجه هي التي ذكرها سيبويه، غير أنه صرح في الوجه الأول بكون الضمير للفصل، ولم يصرح به سيبويه .

وقال ابن هشام[1]: (وفي الحديث: كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه . . .) ثم ذكر في توجيهه ستة أوجه فقال: إن قدر في (يكون) ضمير لـ (كل) فـ (أبواه) مبتدأ، وقوله (هما) إما مبتدأ ثان، وخبره (اللذان) والجملة خبر (أبواه)، وإما فصل، وإما بدل من (أبواه) إذا أجزنا إبدال الضمير من الظاهر، و(اللذان) خبر (أبواه).

وإن قدر (يكون) خاليا من الضمير فـ (أبواه) اسم يكون، و(هما) مبتدأ، أو فصل، أو بدل، وعلى الأول فـ (اللذان) بالألف، وعلى الأخيرين هو بالياء .

ويجيز السيرافي أيضا أن يكون في (يكون) ضمير الشأن، ومابعده مبتدأ أو خبر مفسر لذلك الضمير[2]، وكذلك يجيزه صاحب البسيط في شرح جمل الزجاجي، ويرى أنه إذا جعل في يكون ضمير الشأن جاز في (هما) وجهان: الابتداء والفصل[3].

والذي أميل إليه من تلك الأعاريب هو الوجه الثاني من وجهي الرفع فيما ذكره سيبويه؛ لأنه أقرب الوجوه إلى المعنى المراد، وهو إثبات العمل والكسب للأبوين في تهويد المولود وتنصيره .

١٦ ـ عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت : (كان يوم عاشوراء يوما يصومه النبي صلى الله عليه وسلم في الجاهلية، وكانت قريش تصومه في الجاهلية، فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة صامه، وأمر بصيامه، فلما نزل رمضان كان رمضان هو الفريضة وترك عاشوراء[4]) .

---

(١) مغني اللبيب ص ٤٩٨ .

(٢) هامش الكتاب ٢/٣٩٣ .

(٣) البسيط ٢/٧٠٢، ٧٠٣ .

(٤) الحديث في مسند الإمام أحمد ٦/١٦٢ .

موضع ضمير الفصل في قولها: (كان رمضان هو الفريضة) إذا كانت الرواية بنصب الفريضة إذ تكون حينئذ خبرا لـ (كان) و (هو) ضمير فصل لا محل له من الإعراب، وأما إذا روي برفع الفريضة فلا يكون في قولها ضمير فصل، بل يكون هو مبتدأ، والفريضة خبراً عنه، والجملة في موضع نصب خبر لـ (كان) .

وقد خرج أبوالبقاء الحديث بهذين الوجهين[1]، وأرى أن نصب الفريضة أنسب للمعنى وأولى بالغرض المراد هنا، وهو الحصر أو التخصيص، وجعل صيام رمضان مختصا بالفرضية دون غيره من أنواع الصيام .

ثالثا : من الشعر العربي :

١٧ ـ قال عبدالله بن الزبير الأسدي :

فأضحى ولو كانت خراسان دونه رآها مكان السوق أو هي أقربا[2]

الشاهد هنا في قوله (أو هي أقربا) فإنه يحتمل أن يكون ضمير فصل لا محل له من الإعراب، لأن التقدير : أو رآها هي أقربا .

وقد أورد أبوعلي هذا البيت في شرح الأبيات المشكلة الإعراب، وأجاز في الضمير ثلاثة أوجه، وتبعه البغدادي في الخزانة :

أول هذه الأوجه : أن يكون (هي) بدلا من الضمير المنصوب في (رآها) وهو ماعبر عنه بالوصف، وهذا الوجه ضعيف، لأن المحذوف يستغنى عن الإبدال منه .

وثاني الأوجه : وهو أحسنها ـ أن يكون (هي) فصلا بين الهاء في (رآها) المقدر وبين الخبر المنتصب وهو (أقربا) .

---

(١) إعراب الحديث النبوي ص ٣٣٦

(٢) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص٢٤٦، والخزانة ٧/ ٥٠

وثالث الأوجه : أن يجعل (أقربا) ظرفا كأسفل في قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[1]

وعلى هذا يكون (هو) مبتدأ، و (أقرب) الخبر، والتقدير : أو هي أقرب من السوق[2].

وإنما اختار أبوعلي جعل (هي) ضميراً للفصل لما فيه من فائدة الاختصاص .

١٨ ـ قال جرير :

وكائن بالأباطح من صديق   يراني لو أصبت هو المصابا

هذا البيت تكلم فيه العلماء وأكثروا، والسبب في ذلك أنه يشترط في ضمير الفصل أن يطابق ماقبله في حضوره وغيبته كما تقدم بيانه، ومعلوم أن الياء في (يراني) ضمير متكلم، و(هو) ضمير غائب، قال ابن هشام[3]: وكان قياسه يراني أنا مثل ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾[4].

وقد وجه ابن الشجري[5] على هذا البيت سؤالين : أحدهما : كيف وقع ضمير الغيبة بعد ضمير المتكلم وحق الفصل أن يكون وفقا لما قبله فيقال: يراني أنا المصاب كما جاء في التنزيل : (إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا)؟ والسؤال الآخر: إن المفعول الثاني في باب العلم والظن يلزم أن يكون هو المفعول الأول فكيف جاز أن يكون المراد بالمصاب : المصيبة، والمفعول الأول هو الياء من يراني ؟

قال ابن الشجري : والجواب عن السؤالين أن في قوله (يراني) تقدير مضاف يعود ضمير الغيبة إليه: أي يرى مصابي هو المصاب العظيم .

---

(١) الأنفال / ٤٢ .

(٢) انظر شرح الأبيات المشكلة الاعراب ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، والخزانة ٧ / ٥١ .

(٣) المغني ص ٤٩٥ .

(٤) الكهف / ٣٩ .

(٥) أماليه ١ / ١٠٧ ، ١٠٨ .

وهذا الجواب اكتفى به ابن عصفور وغيره في توجيه البيت[1]، وذكره ابن هشام في توجيهه، وقدر المعنى: يرى مصابي هو المصاب العظيم كما قدره ابن الشجري، ونظّر لحذف الصفة بقوله تعالى: ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾[2]
أي الواضح، وقوله: ﴿ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا ﴾[3]
أي نافعا.

وذكر البغدادي في الخزانة[4] نحو ماذكره ابن الشجري ثم قال: وجه قيام الياء مقام المضاف أن مفعول يرى في الحقيقة هو المضاف المحذوف والياء مضاف إليه، فلما حذف المضاف قام الياء المجرور محلا مقام ذلك المضاف المنصوب على المفعولية، فالفصل مطابق للمحذوف لا للقائم مقامه، ويذكر البغدادى أيضا أن هذا الجواب أحد تخريجين لأبي علي الفارسي ذكرهما في إيضاح الشعر[5]، وقد قال أبوعلي في هذا التوجيه: التقدير في يراني يرى مصابي أي مصيبتي ومانزل بي من المصاب، كقولك أنت أنت ومصيبتي المصيبة، أي ما عداه جلل وهين.

والتخريج الثاني أن يكون (هو) تأكيدا للضمير المستتر في (يراني) لا فصلا، وعليه يكون المصاب اسم مفعول لا مصدر، والمعنى يراني هو المصاب أي يراني هو للصداقة المصاب لغِلَظ مصيبتي عليه للصداقة، وليس كالعدو أو الأجنبي الذي لا يهمه ذاك.

ولا شك أن هذا التوجيه الثاني خال من تكلف الحذف الذي في التوجيه السابق وقد أجازه ابن مالك في شرح التسهيل[6]، وابن الحاجب في أماليه[7].

---

(١) المقرب ١/١١٩ ورصف المباني ص٢١٠.

(٢) البقرة / ٧١.

(٣) الكهف / ١٠٥

(٤) ٥/٣٩٧، ٣٩٨.

(٥) انظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص٢٤٥.

(٦) ١/١٨٧.

(٧) ٣/١٣٨.

وفي البيت توجيه ثالث لا حذف فيه أيضا وقد أجازه ابن هشام في المغني، وهو أن يجعل (هو) فصلا لضمير المتكلم؛ لأن الشاعر جعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره لأنه نفسه في المعنى، فلما كان عند صديقه بمنزلة نفسه كان إذا أصيب كأن صديقه قد أصيب .

وفي البيت روايات أخرى غير ما أثبتناه، فقد رواه صاحب التبصرة والتذكرة[1] :
. . . . تراه لو أصبت هو المصابا .

وقال في توجيهه كأنه قال : تراه المصاب لو أصبت، وقال البغدادي[2]: لم يرو الأخفش في كتاب (المعاياة) إلا (يراه لو أصبت هو المصابا) بالمثناة التحتية وضمير الغائب، وعلى هذه الرواية لا يكون في البيت إشكال ولا تقدير، قال ابن الشجري[3]: لو أنه قال: يراه لو أصبت هو المصابا فأعاد الهاء من (يراه) إلى الصديق، والمعنى : يرى نفسه كما جاء في التنزيل : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴾[4]
لسقط الاعتراض واستغنى عن تقدير المضاف، ولكان المصاب اسم مفعول من قولك: أصيب زيد فهو مصاب، ولكن المروي: يراني، قلت: قد ثبتت الرواية بلفظ (يراه) بما نقلناه عن البغدادي، ومثلها الرواية بلفظ (تراه) بالتاء فيما رواه الصيمري وغيره كابن هشام[5].

هذا وقد عاب ابن الحاجب الرواية التي أثبتناها بأن المعنى عليها لا يستقيم، إذ يصير تقدير البيت: يراني مصابا إذا أصابتني مصيبة، ولا يخبر بذلك عاقل إذ لا يتوهم خلافه[6]. والمصاب في تقدير ابن الحاجب اسم مفعول وليس بمصدر[7]، وقد عقب ابن هشام على كلام ابن الحاجب بقوله : وعلى ماقدمناه من تقدير الصفة

---

(1) ٥١٣/١ .
(2) خزانة الأدب ٣٩٩/٥ .
(3) أماليه ١٠٨/١ .
(4) العلق ٦ ، ٧ .
(5) المغني ص ٤٩٦ .
(6) أمالي ابن الحاجب ١٣٨/٣ .
(7) الخزانة ٤٠٠/٥ .

لا يتجه الاعتراض[1]، وهذا القول لا يصح التعقيب به على كلام ابن الحاجب، ولهذا قال الدماميني ردا على ابن هشام : الصفة التي أشار إليها إنما قدرها على جعل (المصاب) مصدرا لا اسم مفعول، وكلام ابن الحاجب فيما إذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدر، ولذلك جعله مفعولا ثانيا لـ (يرى) والمفعول الأول هو الياء، ولولا ذلك لما صح بحسب الظاهر .

وقال ردا على ابن الحاجب : الاعتراض الذي أشار إليه ابن الحاجب غير متجه من الإعراض عن تقدير الصفة، وذلك لأن مبناه على أن يكون (مصابا) اسم مفعول نكرة والواقع في البيت ليس نكرة بل هو معرف بأل، والحصر مستفاد من التركيب كقولك : زيد هو الفاضل لا غيره، وكذا المعنى في البيت، أي : لو أصبتِ رآني المصاب، بمعنى أنه لا يرى المصاب إلا اياي دون غيري، كأنه لعظم مكانه عنده وشدة صداقته له تتلاشى عنده مصائب غير صديقه، فلا يرى غيره مصابا، ولا يرى المصاب إلا إياه مبالغة، فالمعنى صحيح متجه كما رأيت بدون تقدير صفة[2]، قلت : وهذا هو القول الجيد الذي يصح تعقيبا على كلام ابن الحاجب، وليس ما قاله ابن هشام، وبهذا القول الجيد تكون الرواية التي أثبتُّها سالمة من العيب صحيحة المعنى .

١٩ ـ قال الشاعر :

ليت الشبابَ هو الرجيعُ على الفتى   والشيب كان هو البديُء الأولُ

هذا البيت أورده الفراء في معانيه[3] نقلا عن الكسائي، وذلك عند تناوله لقوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾[4]

(١) المغني ص ٤٩٦ .
(٢) خزانة الأدب ٥/٤٠٠ .
(٣) ١/٤١٠، ٢/٣٥٢ .
(٤) الأنفال / ٣٢ .

وقوله : ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ[1] ﴾
وموضع الاستشهاد فيه لفظ (هو) في قوله (هو الرجيم) فيجوز أن يجعل فصلا لا محل له من الإعراب، ويكون (الرجيعُ) خبرا لـ (ليت). ويجوز أن يجعل مبتدأ و (الرجيع) خبرا له، والجملة خبر لـ (ليت) .

وفيه شاهد آخر في قوله (هو البديء) فإنه جاء به موافقا للغة بني تميم الذين يجعلون ماهو فصل عند غيرهم مبتدأ، ويرفعون مابعده على أنه خبر له، ولا يصح جعل (هو) ضمير فصل، لأن ذلك يقتضي نصب (البديء) والرواية بالرفع ولهذا جاء نعته بـ (الأول) مرفوعا .

٢٠ ـ قال قيس بن ذريح :

تبكي على لبنى وأنت تركتها　　　　وكنت عليها بالملا أنت أقدر

هذا البيت من شواهد سيبويه[2]، وتقدم نقل النص الذي أورده فيه، وقد أنشده ليستشهد به على أن بعض العرب يجعل ضمير الفصل مبتدأ في جميع الأحوال، ويرفع ما بعده على الخبرية، وقد استشهد به المبرد[3] لهذا أيضا، وهو يؤيد ماحكاه عيسى بن عمر من أن ناسا من العرب يقرءون ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمُون﴾[4].
بالرفع على الابتداء والخبر[5]، ويؤيد أيضا مانسبه أبوحيان[6] إلى الجرمي من أن لغة تميم جعل ماهو فصل عند غيرهم مبتدأ ويرفعون مابعده على الخبر، إذ يكون واردا على تلك اللغة المروية ولو جعل الشاعر الضمير للفصل لاقتضى ذلك نصب (أقدر) على أنه خبر لـ (كنت) والقوافي مرفوعة كما قال المبرد، فيتعين أن يكون (أنت) مبتدأ و(أقدر) خبر والجملة خبر لـ(كنت)[7] .

---

(١) سبأ / ٦ انظر معاني الفراء ٣٥٢/٢ .
(٢) الكتاب ٣٩٣/٢ .
(٣) المقتضب ١٠٥/٤ .
(٤) الزخرف / ٧٦ .
(٥) انظر الكتاب ٣٩٢/٢ .
(٦) البحر المحيط ٢٧/٨ .
(٧) التبصرة والتذكرة ٥١٤/١ .

نتائج البحث

من فوائد هذا البحث إبراز ضمير الفصل كما يراه المحققون، وجمع أشتات مسائله وأحكامه، وقد كان من نتائجه العلمية مايلي :

١ ـ ترجيح كون الفصل اسما وكونه ضميرا وكونه لا محل له من الإعراب .

٢ ـ إبراز ماذهب إليه الفراء من حرفيته مما ينافي مانسبه إليه المتأخرون من القول بأن له محلا من الإعراب .

٣ ـ رد ما اشترطه ابن الحاجب فيه من المجيء على طبق الخبر في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه .

٤ ـ بيان سهو الزجاج في قوله (ولم يذكر سيبويه الفصل مع المبتدأ والخبر) .

٥ ـ رد ما نُسِب إلى الأخفش من أنه يجيز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها .

٦ ـ بيان سهو ابن مالك في قوله : (وقد حكي سيبويه أن أهل المدينة يجيزون وقوع الفصل بين النكرتين. . .) .

والله الموفق للصواب، وإليه المرجع والمآب

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

مراجع البحث

١ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ـ تحقيق د/ مصطفى النحاس. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

٢ ـ الأشباه والنظائر للسيوطي ـ تحقيق طه عبدالرءوف سعد ـ ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .

٣ ـ إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء المكبري ـ تحقيق د . حسن موسى الشاعر ـ ط دار المنارة بجدة ـ ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .

٤ ـ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ـ تحقيق د . زهير غازي زاهد ـ ط عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية ـ الطبعة الثانية ١٤٠٥/١٩٨٥م .

٥ ـ إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ـ تحقيق إبراهيم الأبياري ـ ط الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م .

٦ ـ أمالي ابن الشجري ـ ط دار المعرفة ـ بيروت .

٧ ـ الأمالي النحوية لابن الحاجب ـ تحقيق هادي حسن حمودي ـ ط عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٨ ـ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري ـ بهامش الفتوحات الإلهية (حاشية الجمل على الجلالين) ط الحلبي .

٩ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ـ تحقيق محمد محيي الدين ـ ط ـ مطبعة حجازي بالقاهرة سنة ١٩٥٣ .

١٠ ـ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ـ ط مطبعة السعادة بالقاهرة .

١١ ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ـ تحقيق د . عياد ابن عيد الثبيتي ـ ط دار الغرب الإسلامي بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .

١٢ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ـ تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ط الحلبي سنة ١٩٦٤م .

١٣ ـ التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبدالله بن إسحاق الصيمرى ـ تحقيق د . فتحي أحمد مصطفى ط دار الفكر بدمشق سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

١٤ ـ التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي ـ رسالة دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة ـ تحقيق د . مصطفى أحمد حباله .

١٥ ـ التصريح بمضمون التوضيح ـ للشيخ خالد الأزهري ـ ط عيسى الحلبي .

١٦ ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ـ رسالة دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية بالرياض ـ تحقيق / د / محمد بن عبدالرحمن المفدى .

١٧ ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ـ ط دار الشعب بالقاهرة .

١٨ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبدالقادر البغدادي ـ تحقيق عبدالسلام محمد هارون ـ ط دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة .

١٩ ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ـ تحقيق د/ أحمد الخراط ـ ط ـ دار القلم بدمشق ـ الطبعة الأولى .

٢٠ ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ـ تحقيق د/ أحمد الخراط ـ الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

٢١ ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي ـ ط ـ بيروت .

٢٢ ـ شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ـ تحقيق د . حسن هنداوي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

٢٣ ـ شرح التسهيل لابن مالك ـ تحقيق د/ عبدالرحمن بن محمد السيد ط ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .

٢٤ ـ شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور ـ تحقيق د/ صاحب أبوجناح ط العراق سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .

٢٥ ـ شرح كافية ابن الحاجب للرضي ـ ط دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .
٢٦ ـ شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش ط إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة .
٢٧ ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني ـ ط مصطفى الحلبي ـ القاهرة .
٢٨ ـ الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية لسليمان بن عمر الجمل ط عيسى الحلبي بالقاهرة .
٢٩ ـ القراءات الشاذة لابن خالويه ط ليبزج سنة ١٩٣٤م .
٣٠ ـ الكتاب لسيبويه ـ تحقيق عبدالسلام محمد هارون ـ ط دار الكاتب العربي ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م .
٣١ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ـ تحقيق د/ محيي الدين رمضان ط دمشق ١٣٩٤ ـ ١٩٧٤م .
٣٢ ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم الزمخشري ط ـ دار المعرفة ـ بيروت .
٣٣ ـ الكافية في النحو لابن الحاجب ـ تحقيق د . طارق نجم عبدالله ـ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٧٤م .
٣٤ ـ مجالس ثعلب ـ تحقيق د . عبدالسلام محمد هارون ـ ط دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٤٨م .
٣٥ ـ مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ـ تحقيق ياسين محمد السواس ـ ط دمشق ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م .
٣٦ ـ معاني القرآن لأبي الحسن الأخفش ـ تحقيق د . فائز فارس ـ ط المطبعة العصرية بالكويت سنة ١٤٠٠هـ/١٩٧٩م .
٣٧ ـ معاني القرآن لأبي زكريا الفراء ـ تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ـ ط الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٠م .
٣٨ ـ معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج ـ تحقيق د/ عبدالجليل عبده شلبي ـ ط الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية سنة ١٩٧٣م .
٣٩ ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج ـ نسخة مخطوطة بدار المخطوطات بالقاهرة برقم ١١١ تفسير م .
٤٠ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق ـ محمد محيي الدين ـ ط مطبعة المدني .

٤١ - المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري - ط دار بيروت - الطبعة الثانية .
٤٢ - المقتضب لأبي العباس المبرد - تحقيق د . محمد عبدالخالق عضيمة - ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية سنة ١٣٩٩هـ .
٤٣ - المقرب لابن عصفور - ط بغداد سنة ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م بتحقيق أحمد عبدالستار الجواري - وعبدالله الجبوري .
٤٤ - منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني - ط دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
٤٥ - النحو القرآني بين الزجاج وأبي علي الفارسي - رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة لمؤلف هذا البحث - تمت سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م بإشراف د . محمد رفعت فتح الله .
٤٦ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي - ط دار المعرفة ببيروت .